

الهيمنة العالمية والهيمنة الإقليمية كأحد استراتيجيات السياسة الخارجية

Global hegemony and regional hegemony as foreign policy strategies

هدي عبد الرؤوف عبد الرحمن

مدرس بكلية الاقتصاد والسياسة - جامعة الجيزة الجديدة

المستخلص

تزايد الاهتمام بدور القوى والنظم الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تغير شكل الاهتمام بهذه القوى، وعمّا إذا كانت سمات النظام الدولي الجديد ستعطي لها حرية أكبر من الحركة عما كانت عليه في السنوات السابقة، لا سيما مع ظهور القوى الإقليمية كفاعلات رئيسية في محيطها الإقليمي، وافترض قيامها بأدوار مهمة في قضايا الصراع، أو الحفاظ على استقرار النظام الإقليمي والدولي، وأدوار مؤثرة في محيطها الإقليمي.

وبرز رأيان بشأن دور القوى الإقليمية، الرأي الأول، اعتبر أنها تتبنّى توجّهاً تعاونياً في علاقتها بجيرانها، لكن ضمن القيود التي فرضها النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، أما الرأي الثاني، فافترض أنه بجانب الصورة الإيجابية لأدوار القوى الإقليمية، فإنها قد تقوم بأدوار سلبية في محيطها، حيث إن تفوق قدراتها لا يؤدي بالضرورة إلى قيامها بتقديم المنافع العامة في الإقليم، أو يؤدي إلى الغياب النسبي للصراع بل قد يؤدي إلى توتر وصراعات.

استخدمت بعض الأطر التحليلية التي ظهرت على المستوى العالمي لفهم دور هذه القوى ومسار تحركها course of action على المستوى الإقليمي، ودورها في السياسة الإقليمية والعالمية، فظهرت محاولات لاستخدام مفهوم الهيمنة كأحدى إستراتيجيات السياسة الخارجية لتفسير سلوك القوى الإقليمية، ومن ثم السعي لنقل مفهوم الهيمنة من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي.

لذا مهم تحديد العوامل التي تمكن قوة إقليمية ما من القيام بدور الهيمنة على المستوى الإقليمي، ومؤدّى هذا تحديد العوامل المتعلقة بإدراك الفاعل الإقليمي لدوره وتوقعات الآخرين منه، التي قد تكون عوامل داخلية (تصورات الدور، وعناصر القوة الشاملة)، أو محددات خارجية (عوامل إقليمية مثل توقعات، وقبول أو رفض جيرانها الإقليميين، وعوامل عالمية مثل العلاقة مع القوى الكبرى).

الكلمات الرئيسية: الهيمنة، القوى الإقليمية، النظام الإقليمي.

Abstract

Interest in the role of regional powers and systems increased during the Cold War. In the post-Cold War period, interest in these powers shifted, and whether the features of the new international order would grant them greater freedom of action than in previous years. This shifted focus, particularly with the emergence of regional powers as major players in their regional environment, and the assumption that they would play important roles in conflict resolution, maintaining the stability of the regional and international order, and influencing their regional environment.

Two views emerged regarding the role of regional powers. The first view considered them to adopt a cooperative approach in their relations with their neighbors, but within the constraints imposed by the international order following the end of the Cold War. The second view assumed that, in addition to the positive image of the roles of regional powers, they may play negative roles in their surroundings. Their superior capabilities do not necessarily lead to their provision of public benefits in the region, nor to a relative absence of conflict. Rather, they may lead to tension and conflict. Some analytical frameworks that have emerged at the global level have been used to understand the role of these powers and their course of action at the regional level, as well as their role in regional and global politics. Attempts have emerged to use the concept of hegemony as a foreign policy strategy to explain the behavior of regional powers, thus seeking to transfer the concept of hegemony from the global to the regional level.

Therefore, it is important to identify the factors that enable a regional power to assume a hegemonic role at the regional level. This entails identifying factors related to the regional actor's perception of its role and others' expectations of it. These factors may be internal (role perceptions, elements of comprehensive power) or external determinants (regional factors such as the expectations, acceptance, or rejection of its regional neighbors), and global factors such as the relationship with major powers.

Keywords: Hegemony, regional powers, regional system.

مقدمة:

يُميز الباحثون في حقل العلاقات الدولية بين مستويين رئيسيين للتحليل، المستوى الدولي، الذي يُركز على تفاعل القوى الكبرى في النظام الدولي وأنماط الصراع، والآخر هو المستوى الإقليمي، الذي يُسلط الضوء على أقاليم بعينها، وأدوار القوى الإقليمية في هذه المناطق.

وقد اهتم العلماء وآباء العلاقات الدولية، على مدار السنوات الطويلة، بدراسة سلوكيات وتأثير القوى العظمى في العالم، بينما ترجع الدراسة الحديثة لهؤلاء الفاعلين، ودورهم في العلاقات الدولية، إلى أوائل ثمانينيات القرن العشرين، تزامناً مع التراجع المتوقع لدور الولايات المتحدة كقائد عالمي. فقد كثر الاهتمام بتحليل طبيعة الدور الأمريكي في أعقاب الحرب الباردة، وتعدد توصيف هيمنة وقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي بمفاهيم متنوعة ذات دلالات ومضامين مختلفة. حيث حاول البعض إضفاء الطابع الخير على الدور الأمريكي ووصفه بالقيادة، وهناك من وصفه بالإمبريالية أو الهيمنة ذات الطبيعة القسرية. لذا فرض هذا التعدد في المسميات لسلوك وإستراتيجيات القوة العظمى ضرورة التمييز بين تلك المسميات، بمعنى توضيح المقصود بمفهوم الهيمنة، والتمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى المرتبطة بعلاقات القوة مثل القيادة والإمبريالية والسيطرة والتبعية. بالإضافة إلى تبيان مدى ملاءمة المفهوم لتحليل سلوك القوى الإقليمية، لا سيما مع تصاعد أهمية دراسة النظم الإقليمية باعتبارها مدخلاً لفهم النظام الدولي، كما يركز البعض من أساتذة العلاقات الدولية.

وفى هذا السياق، تسعى الدراسة إلى التأسيس النظري لهذا المفهوم، عبر تناول نشأة الهيمنة كظاهرة في النظام الدولي، ثم الاهتمام بها كمفهوم في العلاقات الدولية ارتبط بعلاقات القوة والسيادة، وتعريفه متعدد الأبعاد الذي استدعى تمييز الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى تدخل ضمن إستراتيجيات القوى العظمى في السياسة الدولية، ثم الوقوف على مفهوم الهيمنة بين المنظور التقليدي والمنظور النقدي في دراسات العلاقات الدولية، للتعرف على عناصر الاتفاق والاختلاف النظرية للمفهوم، ومعرفة أدوات ممارسته، ضمن الافتراضات والمقولات الرئيسة لتلك النظريات، وصولاً إلى استنتاجات خاصة بأسس وركائز تأسيس حالة الهيمنة العالمية.

ثم تتناول الدراسة تحليل الهيمنة من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي، أي كيفية تأسيس القوى الإقليمية لنظام الهيمنة، وما الظروف الموضوعية والذاتية التي تمكن القوى الساعية للهيمنة من تحقيق مسعاها، فضلاً عن البحث في معوقات تأسيس الهيمنة الإقليمية، التي تتبع من التأثيرات الإقليمية والدولية.

وقد تزايد الاهتمام بدور القوى والنظم الإقليمية خلال فترة الحرب الباردة، وسعى القطبين المتنافسين إلى جذب تأييد القوى الإقليمية. وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تغير شكل الاهتمام بهذه القوى، وعمّا إذا كانت سمات النظام الدولي الجديد ستعطي لها حرية أكبر من الحركة عما كانت عليه في السنوات السابقة، لا سيما مع ظهور القوى الإقليمية كفاعلات رئيسية في محيطها الإقليمي، وافتراض قيامها بأدوار مهمة في قضايا الصراع، أو الحفاظ على استقرار النظام الإقليمي والدولي، أي القيام بأدوار مؤثرة في محيطها الإقليمي. وفي هذا الإطار برز رأيان بشأن دور

القوى الإقليمية، الرأي الأول، اعتبر أنها تتبنى توجهاً تعاونياً في علاقتها بجيرانها، لكن ضمن القيود التي فرضها النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، أما الرأي الثاني، فافتراض أنه بجانب الصورة الإيجابية لأدوار القوى الإقليمية، فإنها قد تقوم بأدوار سلبية في محيطها، حيث إن تفوق قدراتها لا يؤدي بالضرورة إلى قيامها بتقديم المنافع العامة في الإقليم، أو يؤدي إلى الغياب النسبي للصراع بل قد يؤدي إلى توتر وصراعات (١).

ومع الاهتمام بالقوى الإقليمية استخدمت بعض الأطر التحليلية التي ظهرت على المستوى العالمي لفهم دور هذه القوى ومسار تحركها course of action على المستوى الإقليمي، ودورها في السياسة الإقليمية والعالمية، فظهرت محاولات لاستخدام مفهوم الهيمنة كأحدى إستراتيجيات السياسة الخارجية لتفسير سلوك القوى الإقليمية، ومن ثم السعي لنقل مفهوم الهيمنة من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي.

لذا ستعمل الدراسة على تحديد العوامل التي تمكن القوى العظمى من ممارسة سلوك الهيمنة على المستوى العالمي، وهل يمكن تطبيق مفهوم الهيمنة على المستوى الإقليمي، ومن ثم ما الذي يمكن قوة إقليمية ما من القيام بدور الهيمنة على المستوى الإقليمي، ومؤدى هذا تحديد العوامل المتعلقة بإدراك الفاعل الإقليمي لدوره وتوقعات الآخرين منه، التي قد تكون عوامل داخلية (تصورات الدور، وعناصر القوة الشاملة)، أو محدّدات خارجية (عوامل إقليمية مثل توقعات، وقبول أو رفض جيرانها الإقليميين، وعوامل عالمية مثل العلاقة مع القوى الكبرى).

١ - مفهوم الهيمنة العالمية:

أولاً: الاتجاهات النظرية في دراسة الهيمنة

سبقت ظاهرة الهيمنة كواقع في النظام الدولي بكثير، تبلور مفهوم الهيمنة في حقل العلاقات الدولية. ففي عصر ما قبل نشأة الدولة الحديثة. وعلى الرغم من وجود تكوينات اجتماعية كالإقطاعيات والقبائل والدولة المدينة. كانت الإمبراطوريات هي شكل التنظيم السياسي السائد في السياسة الدولية، وكان تاريخ العلاقات بين الدول يتم بين الإمبراطوريات العظمى المتعاقبة، مما وسم نمط التغيير في السياسة الدولية منذ ما قبل العصر الحديث بأنه شهد دورات إمبريالية، حيث شهدت السياسة الدولية صعود وهبوط إمبراطوريات عظمى قامت بتوحيد وتنظيم النظام الدولي الخاص بها، أي قامت دول كبرى بتوحيد النظام الدولي في شكل سيطرة إمبريالية (٢). وكانت هذه الإمبريالية تستهدف إما تشكيل إمبراطورية عالمية، وإما امتداد سيطرتها وهيمنتها في حدود جغرافية محدودة، وكانت أشهر النماذج على الإمبريالية العالمية، السياسات التوسعية من قبل الإسكندر الأكبر، والإمبراطوريتين الرومانية والإسلامية المتعاقبتين

في القرنين السابع والثامن الميلادي (٣). ثم جاء النظام اليوناني الكلاسيكي للدولة بمفهوم الهيمنة أو القيادة Hegemon (٤). حيث اهتم العلماء قديماً، مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديس -رائد الواقعية الكلاسيكية- بدراسة سلوك وتأثير القوى العظمى في العالم في إطار تحليله لأسباب إندلاع الحروب وتقديم تفسيرات للتغيرات التي حدثت في السياسة الدولية. وتعتبر نظرية حروب الهيمنة Hegemonic war لثيوسيديس، التي استخدمها لتفسير الحرب بين كلٍّ من إسبرطة وأثينا، من أهم الإسهامات في تفسير ديناميكيات التفاعلات في النظام الدولي المرتبطة بظاهرة الهيمنة.

ثم انكسرت دورة الإمبراطوريات تلك بفعل ثلاثة تطورات عالمية، الأول: انتصار الدولة الوطنية الحديثة Nation State باعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، والتطور الثاني هو اعتماد النمو الاقتصادي على العلوم الحديثة والتكنولوجيا، وثالثاً ظهور اقتصاد السوق العالمي. هذه التطورات أدت إلى تحول الفاعل الأساسي في السياسة الدولية إلى الدولة الحديثة، وانتهاء عصر الإمبراطوريات وإحلال توازن القوى الأوروبي، ثم تتابع الدول المهيمنة في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويتفق جميع العلماء الذين تناولوا دراسة الهيمنة على أن بريطانيا العظمى Pax Britannica وعصر السلام البريطاني في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة Pax Americana عصر السلام الأمريكي في القرن العشرين، يمثلان حالات الهيمنة المتعارف عليها. ونجحت الدولة القومية الحديثة المسيطرة أو المهيمنة التي حلت محل عصر الإمبراطوريات في أن توازن قوة دولة أخرى مماثلة أو تتفوق على مجموعة من الدول في النظام الدولي. وهكذا تغير شكل الوحدات الرئيسية في النظام، ونمط التفاعلات فيما بينهم وآليات السيطرة Domination التفوق Primacy والهيمنة Hegemony بين تلك الوحدات.

ارتباطاً بما سبق، تنتقل الدراسة إلى التركيز على ثلاث نقاط، أولاً، مفهوم الهيمنة في المداخل النظرية للعلاقات الدولية، وثانيها، التمييز بين مفهوم الهيمنة وغيره من المفاهيم المرتبطة به مثل الإمبريالية والسيطرة والقيادة والتبعية، وأخيراً، أنماط الهيمنة.

مفهوم الهيمنة بين المنظور التقليدي والمنظور النقدي في دراسات العلاقات الدولية

تمحور الاهتمام بمفهوم الهيمنة، في ظل الاهتمام بتفسير هرمية النظام الدولي وعدم التكافؤ بين الدول مع تفوق إحدى القوى بالقدرات والإمكانات مقارنة بغيرها من الدول مع رغبتها في تشكيل العالم. وفي هذا السياق سيتم تناول المفهوم من خلال الاتجاهات التي سعت لتفسير عدم التكافؤ بين الدول، وارتباط وجود قوة متفوقة في الموارد باستقرار النظام الدولي، وعلاقات القوة والتفاعلات بين الدولة القوية والدول الأقل قوة في النظام الدولي وهيكل النظام الدولي.

وبشكل عام، يمكن تناول الهيمنة بين المنظور التقليدي، الذي يشمل المدرسة الواقعية والليبرالية، وبين المنظور النقدي والذي يشمل الجرامشيون الجدد والمدرسة الإنجليزية، وذلك على النحو التالي:

١. المنظور التقليدي

أ. المدرسة الواقعية:

تتطلق النظرية الواقعية من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، واعتبار الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، واحتلال القوة مكانة مركزية في إستراتيجيات وسلوكيات الدول وفق المنظور الواقعي. وذلك سواء كانت الدولة تسعى إلى زيادة قوتها النسبية على الساحة الدولية، أم ضمان عدم ظهور أي فاعل آخر أقوى ومتحدى للنظام الذي ترتبط به. وكان أهم رواد هذا الاتجاه (ثيوسيدس، مورجنتاؤ، جلبن، ميرشايمر). وتعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة الإنسانية هي المحرك إلى الهيمنة والقوة على منافسيها، وبالنسبة للواقعيين الجدد، فتحدث الحروب بسبب البنية الفوضوية للسياسة الدولية التي تدفع الدول للوصول للقوة لتحقيق أهداف محددة.

فقد اعتبر ثيوسيدس في إطار تفسيره للحرب بين إسبرطة وأثينا، وما أطلق عليه حروب الهيمنة، أن التغيرات الأساسية في النظام الدولي هي المحدد الأساسي للحروب، التي تؤثر على هيكل النظام الدولي ونمط توزيع القوة به لتجعله مستقرًا أو غير مستقر. حيث يُعد هيكل النظام الدولي مستقرًا حال كان يشهد تغييرات لا تمثل تهديدًا لمصالح القوة المسيطرة، ولا تؤدي إلى نشوب حرب. هنا يكون لدينا تسلسل هرمي على قمته قوة مهيمنة بلا منازع، وعلى خلاف ذلك يكون النظام غير مستقرًا حينما يشهد تغييرات اقتصادية وتكنولوجية تقوض من هيراركية النظام الدولي ومن ثم مكانة القوة المهيمنة به، مما ينتج عنه حروب بين الدول المكونة للنظام، ودائمًا ما يترتب في النهاية على حروب الهيمنة تشكيل هيكل جديد للنظام الدولي.

ويُستخلص من نظرية حروب الهيمنة لثيوسيدس ثلاث نقاط رئيسية، شكلت مرتكزات كل صيغ نظريات حروب الهيمنة من بعده هي؛ تتمايز حروب الهيمنة عن غيرها من الحروب، فتتسبب نتيجة لتغير المقومات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للدول، كما أنها تحدد التفاعلات بين الدول، وتسهم في تهديد وتحول هيكل النظام الدولي.^(١)

أما مورجنتاؤ، فاعتبر أن الطبيعة الإنسانية ثابتة لا تتغير على مر الزمن، وتتميز الطبيعة البشرية بالأنانية وحب المصلحة الذاتية والهيمنة على الآخرين، وأشار لظاهرة الهيمنة والسيادة في سلوك الدولة من خلال تعريفه للقوة.

فالقوة وفقًا له، تنطوي على أي شيء يؤسس سيادة الإنسان على غيره ويضمن الحفاظ عليها؛ أي السيطرة على ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، ويمارس هذا النفوذ عن طريق الإقناع أو التهريب أو الاثنين معًا^(٦).

أما روبرت جلين، فقد طور نظريته في الاقتصاد السياسي الدولي باللجوء إلى مفهوم الهيمنة، وقد استقى جلين مفهوم الهيمنة من المعنى اليوناني، الذي يعني "قيادة دولة واحدة لسائر دول النظام". ووفقًا له فقد ساوى بين الهيمنة والسيطرة، اللتين استخدمهما بالتبادل دون تمييز معتبرًا أن هيكل النظام الدولي كان يتسم بالإمبريالية أو الهيمنة حينما توجد دولة واحدة مسيطرة على الدول الأقل بالنظام.

ووفقًا لجلين، فقد عرف هيكل النظام الدولي ثلاثة أشكال من السيطرة وفقًا لنمط توزيع القوة السائد فيه بين الدول، الشكل الأول، اتسم بكونه نظامًا مهيمًا أو إمبرياليًا imperial or hegemonic، أي دولة واحدة قوية تسيطر أو تهيمن على الدول الأقل قوة في النظام، أما الهيكل الثاني الذي عرفه النظام الدولي، هو ثنائي القطبية، حيث يحكم النظام دولتان قويتان، تنظمان التفاعلات داخل وبين مناطق نفوذ كل منهما، وأكد أن دائمًا ما كان النظام الدولي ثنائي القطبية غير مستقر وقصير الأجل نسبيًا، أما الشكل الثالث لهيكل النظام الدولي هو توازن القوى، وفيه تسعى مجموعة من الدول للسيطرة على أفعال بعضها عبر المناورات الدبلوماسية وتشكيل التحالفات، ويمثل نموذج توازن القوى الأوروبي الذي استمر منذ صلح وستاليا عام ١٦٤٨ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، أشهر النماذج الكلاسيكية لتوازن القوى^(٧). لذا لم تذكر الواقعية الكلاسيكية الهيمنة بشكل مباشر إنما في إطار حديثها عن نظرية توازن القوى ووضع القوة داخل النظام الدولي التي إما تكون متوازنة، أو غير متوازنة، وهي الحالة التي تمتلك فيها دولة واحدة مصادر قوة أكبر من غيرها، وفي هذه الحالة تسعى الدولة الأخرى بالنظام إما إلى تشكيل تحالفات لموازنة الدولة ذات القوة المتفوقة وإما تسعى هذه الدول إلى زيادة قوتها.

وبالتالي، فإن أهم عناصر هذا الاتجاه هو أن العلاقات بين الدول تتسم بدرجة عالية من النظام على الرغم من فوضوية النظام الدولي، وغياب سلطة عالمية تنظمه منذ نشأة الدولة الحديثة، كما ذكر جلين (Gilpin). ومن ناحية السيطرة أو شكل إدارة النظام الدولي، فإن السيطرة هي نتيجة لتفاعل نمط توزيع القوة بين الدول، فهي تحدد القوة المهيمنة والتي يعمل النظام الدولي بشكل يدعم مصالحها. وتسعى تلك القوة المهيمنة لتحقيق مصالحها، ففي كل مرحلة تحدد الفواعل الرئيسة في النظام شكل هذا النظام، وتستهدف من السيطرة وإدارته تحقيق مصالحها الذاتية^(٨). وتكون أهم

الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، هو الهيمنة أو السيطرة السياسية، عبر زيادة نفوذها على سلوك الدول الأخرى، باستخدام وسائل متنوعة ما بين استخدام التهديدات والإكراه، وتشكيل التحالفات، وخلق مساحات نفوذ (Morgenthau)، وأن الدول في توظيفها لتلك الوسائل تسعى لتأسيس نظام وقواعد ملائمة تضمن تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، كما أن تغير السياسة الدولية ينطوي على سعي الدول للسيطرة على سلوك الوحدات الأخرى في النظام الدولي، وبجانب تحقيق الهيمنة السياسية تستهدف الدول التأثير في الاقتصاد العالمي (٩).

وفي إطار المدرسة الواقعية ظهرت الواقعية الجديدة، أو الواقعية البنيوية، كبديل للنظرية الكلاسيكية. ويتأسس الفرق بينهما على الإجابة عن التساؤل: لماذا تريد الدولة القوة، وتحدث الحروب؟ فبينما تعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة الإنسانية هي المحفز، تفترض الواقعية الجديدة أن بنية النظام الدولي هي الأساس، حيث يتم تعريف تلك البنية من خلال توزيع قدرات الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، التي تفسر أيضا لماذا تحدث الحروب. إذن بنية النظام الدولي بجانب الطبيعة الفوضوية الناتجة عن غياب سلطة مركزية هي السبب وراء السعي للحصول على القوة. وقد ركز أنصار هذا الاتجاه على العلاقة السببية بين سلوك الدول وما ينتج عنه داخل النظام الدولي، حيث إن الدول تتعرض باستمرار للتهديد من جانب البعض الآخر، فتتحرك وفقًا لذلك بنمط سلوك معين بهدف البقاء، ونظرًا للطبيعة الفوضوية للنظام فإن كل الدول لديها نفس الحوافز، لذا فإن هيكل القوة هو المحدد لبعض الدول لتشجيعها للتحرك بشكل ما، ولتثبيط إرادة بعض الدول الأخرى.

وقد ركز اتجاه الواقعية الجديدة على القوة القسرية على المستوى الدولي، فحينما يكون توزيع القوة داخل النظام الدولي غير متكافئ تنشأ الهيمنة. فيجب أن تكون لدى الدولة قوة عسكرية للتأثير على قدراتها الاقتصادية والتأثير على منافسيها. وداخل الواقعية الجديدة هناك نهجان، الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، ويتأسس الفارق بينهما على تبرير سعي الدول للحصول على القوة. فبينما يعتبر أنصار الواقعية الدفاعية أن سعي الدول لتعظيم قوتها بقدر كبير أمر غير محمود، حيث يؤدي إلى صراع داخل النظام الدولي، حيث تعتبر الواقعية الهجومية أن سعي الدولة لتعظيم قوتها أمر ضروري لضمان بقائها واستمرار قوتها داخل النظام الدولي. من ثم فقد ركزت الواقعية الجديدة على الهيمنة، لا سيما الواقعية الهجومية في إطار تحليلها لدوافع سعي الدول للقوة، بتأكيد أن الهيمنة هي الهدف النهائي للفاعلين الدوليين في ظل المعضلة الأمنية التي تواجه الدول واحتمالات اندلاع الحروب، وهو سعي كل دولة لامتلاك القوة لتحقيق أمنها بل وتتعداه أحيانًا لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى، ومن ثم صورت الهيمنة

باعتبارها سيطرة دولة على بقية وحدات النظام (١٠). بالتالي تقوم الهيمنة بشكل عام في ظل الواقعية على علاقات القوة وتغزو القدرات المادية.

ولا يعد توزيع القوة فقط العامل المؤثر في تحديد القوى المهيمنة في النظام الدولي، فقد أشار جلوبن إلى ما يسمى بهيراركية المكانة أو الهيبة The Hierarchy of Prestige والمكانة أو السلطة Authority تختلف هنا عن القوة التي يمارسها الفاعل نتيجة لوضع اجتماعي يمنحه هذه القوة، فالمكانة / الهيبة / السلطة، تجعل الدول الأقل في النظام تتبع سياسات وتوجيهات الدولة المهيمنة طواعية. وتكون هذه الهيبة/المكانة مثل السلطة محملة بأساس أخلاقي ووظيفي (Gilpin). ففي النظام الدولي تنطلق تبعية الدول الأقل للدول الأقوى والمسيطرة، في جزء منها من قبول تلك الدول لشرعية النظام الدولي القائم والمنفعة التي يوفرها لوحداته. في هذا الطرح ثمة تأكيد على الجانب المعياري والقيمي في العلاقة بين الدولة المهيمنة والدول التابعة لها، بأنه في بعض الأحيان تقوم الدول التابعة بتشكيل إئتلافات فيما بينها أو تقوم النخب السياسية في تلك الدول بتشكيل تحالفات مع الدولة المهيمنة، على النحو الذي يعيد تعريف مصالح وقيم تلك الدول أو النخب مع مصالح وقيم الدولة المهيمنة. وفي هذا الإطار يتجلى دور الأدوات غير المادية مثل الإيديولوجية أو الدين باعتبارهما إحدى الوسائل التي توظفها الدول المهيمنة، خاصة الإمبراطوريات لتبرير السيطرة على الآخرين، وأن عوامل الاحترام والمصالح المشتركة تكمن خلف مكانة أو هيبة الدولة وشرعية سيطرتها. ومع ذلك أكد جلوبن أن هيراركية المكانة والهيبة تتوقف على القوة الاقتصادية والعسكرية في المقام الأول (١١). وفي هذا الجانب يتفق ديفيد ليك مع جلوبن في وجوب التمييز بين التبعية الناتجة عن القوة وتلك الناتجة عن السلطة أو المكانة، فقد ميز Lake بين الهيراركية أو التسلسل الهرمي في النظام الدولي، وبين السلطة السياسية. فوفقاً له تشير الهيراركية إلى وضع تمتلك فيه الوحدة الدولية أو الدولة المسيطرة أو المهيمنة السلطة على دولة أخرى أو الدول التابعة. أما السلطة السياسية، فتصور بدورها، على أنها "عقد" ينص على "نظام اجتماعي" تقدمه الدولة المهيمنة مقابل موافقة الدول التابعة (١٢). واعتبر ليك Lake في إطار تناوله أثر الهيراركية على العلاقات بين الدول التي تتمتع بالقوة والنفوذ، أن علاقة التأثير والنفوذ قد تكون علاقة قوة جزئية وليست بالضرورة كلية وشاملة. فالسلطة تأتي من الحقوق والمسئوليات التي يرتبها التسلسل الهرمي، وممارسة السلطة والنفوذ بين الدول تعني أن الدولة (أ) قد تمارس سلطة على الدولة (ب) في بعض الجوانب التي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية، لكن ليست بالضرورة أن يكون هذا النفوذ ممتد لكل جوانب العلاقات، أي إن التسلسل الهرمي جزئياً (١٣).

وإضافة إلى عنصر القوة والسلطة والمكانة، اهتمت الواقعية بالتعامل مع الهيمنة من منظور وظيفي، أي وظائف الدولة المهيمنة في النظام الدولي. فتقدم الدولة المسيطرة أو المهيمنة منافع لتلك النخب والدول في شكل أمن أو استقرار أو منافع اقتصادية كتأسيس نظام اقتصادي ما، وذلك بهدف خلق مصلحة ومنفعة تدعمان استمرار الدول التابعة في قبول تلك السيطرة. مثلما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما قامت الولايات المتحدة بتنظيم العلاقات السياسية، بالنظر إلى مصالحها الأمنية والاقتصادية، وقد نجحت تلك القوى في هذا الدور المهيمن جزئيًا لأنها فرضت إرادتها على الدول الأقل من جهة، ومن جهة أخرى استفادت الدول الأخرى في النظام من قبول قيادة القوى المهيمنة.

إذن فالقوى المهيمنة تأخذ على عاتقها توفير المنافع العامة (كالأمن وحماية النظم القائمة التابعة لها)، وهي منافع قد عمل المهيمن على توفيرها سواء كان في زمن الإمبراطوريات في العصر ما قبل الحديث، أم في العصر الحديث، حيث شهد عصر السلام البريطاني Pax Britannica وعصر السلام الأمريكي Pax Americana قيام كل منهما بضمان نظام دولي للسلم والأمن، كما أنشأوا قواعد تحدد النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي، وعملت على إنفاذها، فعززت السياسات البريطانية والأمريكية حرية التجارة وتحركات رأس المال، وتوفير العملة الرئيسية وإدارة نظام النقد الدولي (١٤).

ولا تتوقف العلاقة النفعية بين الدولة المهيمنة والدول التابعة على منافع فقط فقد تكون لها بعض التداعيات السلبية، فأكد ديفيد ليك أن هناك منافع تتوفر للدول التابعة كنتيجة لعلاقة السيطرة والتبعية، وهي خفض ميزانية تلك الدول على الدفاع والأغراض العسكرية نظرًا لتمتعها بحماية الدولة المسيطرة، وبالتالي توجيه مواردها النادرة لمخصصات أخرى غير الإنفاق على الدفاع، وهو الدافع الرئيسي لتنازل تلك الدول عن جزء من سيادتها لصالح علاقات الهيمنة، ويترتب على علاقة التبعية والمنافع التي تحصل عليها الدول التابعة أحيانًا تكلفة تتحملها هذه الدول، كأن تنخرط في حرب هي ليست طرفًا فيها، بل الدولة المهيمنة، وهو ما فرضه علاقة التبعية والامتثال لشرعية سلطة الدولة المهيمنة (١٥).

وارتباطًا مع النظرية الواقعية برزت ثلاث نظريات هي؛ تحول القوة والدورات التاريخية والاستقرار القائم على الهيمنة. ففي إطار نظرية تحول القوة تعد الهيمنة أحد أشكال عدم التكافؤ في العلاقات، حيث طورت فكرة هيراركية القوة، فضلًا عن تطوير مؤشرات لقياس توزيع القوة في النظام الدولي، التي تعكس التسلسل الهرمي أو التراتبي وفقًا لتوزيع القوة والموارد، حيث يوجد نظام هرمي متدرج يقوم على توزيع نسبي وغير متكافئ لعناصر القوة، وتوجد دولة مهيمنة على قمة الهرم، وهي التي تسيطر على أكبر قدر من الموارد في النظام، ومن ثم فتوجد دولة مهيمنة أو مسيطرة على

قمة التسلسل الهرمي ثم قوى كبيرة ومتوسطة وصغيرة، هذه الدولة المهيمنة تسعى للحفاظ على تفوقها في جانب القوة على منافسيها المحتملين ومن خلال إدارة النظام الدولي في إطار وضع قواعد وخلق نظام يفيد حلفاءها ويحقق طموحاتها ومصالحها وتطلعاتها القومية^(١٦)، ويعكس هذا الهيراركي توزيع مصادر القوة وأنماط تخصيص المصادر العسكرية والاقتصادية التي تخدم القوى المسيطرة^(١٧). وتناولت النظرية ظاهرة الهيمنة في إطار تقسيمها الدول وفقاً لدرجة القوة والرضا، واعتبرت أن القوة المهيمنة هي قوة راضية، خصوصاً في ظل عدم وجود أي نزاع أو تحدٍ لهيمنتها، ولذا فهي تدافع عن الوضع الراهن، فتلك الدولة هي التي تخلق النظام الدولي وتحافظ عليه لتحقيق مصالحها^(١٨). كما اعتبرت نظرية الدورات التاريخية الكبرى، أن تطور السياسة الدولية تم عبر دورات كبرى، أي فترات تاريخية زمنية طويلة، يسيطر في كل فترة قوى كبرى، تصعد وتسقط طبقاً لدورات تاريخية يمكن توقعها. فقسم مودلسكي تطور السياسة الدولية عبر خمس دورات كبرى، تميزت كل منهم بصعود قوى كبرى مهيمنة، ووجود قوى أخرى تتحدى هيمنتها^(١٩). وطبقاً لهذا المنهج تبدأ دورة التاريخ بحرب عالمية كبرى، تسيطر على إثرها دولة مهيمنة تتفوق في امتلاك الموارد اللازمة لحفظ النظام الدولي، وتوفير الأمن، وبمرور الوقت، يفقد القائد أو المسيطر الدولي شرعيته ونسبة تركيز مصادر القوة، مما يؤدي إلى حرب عالمية أخرى يقود فيها النظام الدولي دولة أخرى، ليست بالضرورة أن تكون الدولة المتحدة للدولة المهيمنة، فمن قاد النظام الدولي بعد بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية وليس ألمانيا^(٢٠).

وامتداداً للمقاربة الوظيفية لدور المهيمن في النظام الدولي، تأتي نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة Hegemonic Stability Theory (HST)، التي فسرت آليات وميكانيزم العلاقة بين الدولة المهيمنة والدول التابعة، في حقل الاقتصاد السياسي. وتبرير وجود قوة مهيمنة في النظام الدولي، حيث صاغ النظرية تشارلز كيندلبرجر عام ١٩٧٣، في إطار الحديث عن خفوت التأثير الأمريكي ودوره على استقرار النظام الدولي، فقد انطلقت النظرية من فكرة مفادها؛ أن العالم بحاجة إلى دولة مهيمنة من حيث موارد القوة المادية، تتمكن من وضع قواعد التجارة الحرة بين أعضاء النظام، حيث يؤدي إلى الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي العالمي، ويرى كيندلبرجر أن القوة المهيمنة تنتقل في سلوكها من الأنانية الحتمية إلى خلق بيئة مستقرة تعمل على تنميتها، وتستثمر الدولة المهيمنة مواردها من أجل استقرار النظام والحفاظ عليه.

ووفقاً للنظرية ترتبط جهود الاستقرار بتوفير المنافع العامة للدول التابعة، التي تستفيد من مزايا الاستقرار والنظام الذي خلقه المهيمن. ويجب أن تتمتع الدولة المهيمنة بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام، وأن تتوافر لديها الإرادة للقيام بذلك، والالتزام بقواعد النظام الذي وضعته وتعتبره أغلبية الدول منفعة متبادلة لهم.

وتعد نظرية HST أساساً للترويج لأفكار الطبيعة الخيرة والتعاونية للقوة المهيمنة، باعتبارها إستراتيجية ليست فقط مطلوبة بل أيضاً شرط ضروري لاستقرار النظام الدولي^(٢١).

ويتفق ستيفن كراسنر Stephen Krasner مع السياق الوظيفي لدور الدولة المهيمنة، فيرى أنها تسعى لبناء إطار يحمي القواعد والمؤسسات التي توفر النظام والاستقرار للاقتصاد العالمي، لكن مع ضعف مكانة هذا المهيمن، فإنه يسعى لاستغلال النظام القائم لحفظ مصالحه^(٢٢). لذا فبناء نظام مهيمن يعتمد على توزيع القدرات المادية في النظام الدولي، فالهيمنة وفقاً له هي "ذلك الوضع الذي تتمتع فيه دولة واحدة بقدرات وتقدم أكبر نسبياً من شركائها في النظام الاقتصادي"^(٢٣).

وبينما حصر كيندلبيرجر وكراسنر الهيمنة في وظيفة اقتصادية، نجد أن سوزان سترينج أضافت أبعاداً أخرى مترابطة حول دور الهيمنة العالمية تتجاوز الدور الاقتصادي، فالدولة المهيمنة تسعى للسيطرة على الأمن ونظام الإنتاج وهياكل التمويل والائتمان، والمعرفة والمعلومات^(٢٤).

ومن استعراض مساهمات كيندلبيرجر وكارسنر وسوزان، يتفق علماء الاتجاه الوظيفي ضمن المدرسة الواقعية حول توافر أربع ركائز رئيسة للهيمنة العالمية تتلخص في أولاهها، أنها تتمحور حول فاعل دولي، ثانيها، الهيمنة هي علاقة قوة، أي ممارسة القوة المهيمنة السلطة على الآخرين، وثالثها، هي علاقة بين الدول **inter-state**، أما رابعها، إن وجود هيمنة عالمية تؤدي إلى الاستقرار وإلى الازدهار الاقتصادي، حيث يضمن المهيمن أداء النظام وظائفه بكفاءة^(٢٥).

ب. المدرسة الليبرالية:

قامت أسس المدرسة الليبرالية على أنه حتى في ظل فوضوية النظام الدولي، فإنه يمكن تحقيق التعاون بين الدول من خلال الثقة المتبادلة وخلق القواعد والأسس والمؤسسات. ويعتبر روبرت كيوهان وجوزيف ناي من أهم رواد الفكر الليبرالي في هذا الإطار، وقد اعتبرا أن هناك قنوات اتصال وتفاعلاً بين الدول تفوق التي عرفت خلال نظام وستفاليا،

وهي روابط غير حكومية وغير رسمية تقوم على دور الشركات متعددة الجنسيات، وأكدا على أن في ظل الاعتماد المتبادل بين الدول تقل أهمية القوة العسكرية كإحدى آليات حل النزاعات.

وعرف روبرت كيوهان الهيمنة بأنه "دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تنظم بين العلاقات بين الدول، ولديها الرغبة في القيام بذلك" (٢٦).

أي إنه استبعد الارتباط التلقائي بين توافر مصادر القوة وممارسة الهيمنة، فالهيمنة تعني حالة دولة قوية بما يكفي لحفظ القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وبعضها بعضا، ولديها إرادة لممارسة هذا الدور. ووفقاً لهذا الإطار لا يفترض أن توافر مقومات القوة تؤدي تلقائياً إلى تحفيز توجيه الدولة نفوذها بالخارج، بل تلعب الظروف المحلية والهيكل السياسي وعملية صنع القرار دوراً مهماً في هذا الشأن. مما يشير إلى أهمية قرار ممارسة الهيمنة كشرط ضروري لتفعيل العلاقة بين مقدرات القوة والنتائج، ومن ثم فعند دراسة الهيمنة لابد من الوقوف على السياسات الداخلية للدولة جنباً إلى جنب مع مقدرات القوة التي تمتلكها (٢٧).

وبالنسبة لكيوهان، فإن الهيمنة ظاهرة مرتبطة بالسيطرة الاقتصادية، أي التفوق والغلبة في الموارد المادية الاقتصادية، حيث تتمتع القوة المهيمنة بالسيطرة على المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، والمزايا التنافسية في إنتاج المنتجات ذات القيمة (٢٨). وبالتالي فإن تأثير الهيمنة لدى كيوهان اقتصادي، حيث تستطيع الدول المهيمنة معاقبة الآخرين عبر الوسائل سابقة الذكر، مما يجعلها أدوات للدبلوماسية الاقتصادية التي تتسم بالقسر والإكراه. وبخلاف أنصار نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة، ينتقد روبرت كيوهان النظرية ذاتها، فالدول القوية تسعى إلى بناء اقتصاد دولي يتناسب مع تحقيق مصالحهم وإيديولوجياتهم (٢٩). كما خالفهم في اعتبار أن وجود القوة المهيمنة يضمن استقرار النظام، بل اعتبر أن النظام الدولي يمكن أن يستمر في أداء وظائفه من خلال تأسيس الدولة المهيمنة لمؤسسات دولية توفر الحماية والاستقرار للنظام الدولي، وبالتالي تستمر تلك المؤسسات حتى بعد حتى بعد تراجع أو انهيار المهيمن (٣٠).

كما انتقد اعتماد النظرية على المنظور الواقعي فيما يتعلق بالقوة والمصالح بشأن إمكانية تحقيق التعاون الدولي، مجادلاً بأن الهيمنة ليست شرطاً ضرورياً أو كافياً لتحقيق التعاون في الاقتصاد الدولي (٣١). وفي تناول أهمية كل من القوتين الاقتصادية والعسكرية، ارتبط تفسير التغيرات في السياسة الدولية عند أنصار الليبرالية بازدياد أهمية القوة الاقتصادية عن العسكرية، فحصر دور القوة العسكرية في حماية الاقتصاد السياسي الدولي من القوى المنافسة،

فالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت في ظل حماية قوتها العسكرية من بناء نظام ليبرالي رأسمالي، حيث لم تكن قيادتها للنظام الاقتصادي العالمي بمعزل عن قيادتها حلف الناتو^(٣٢).

ويتفق أنصار الليبرالية مع الاتجاه الواقعي في أهمية الجوانب المعيارية والقيمية للدولة المهيمنة، فقد ظهر مصطلح "القيادة المهيمنة" أيضاً لدى كيوهان، بما يعني اعتباره أن الهيمنة أو القيادة المهيمنة تتضمن في أحد جوانبها لعنصر الإكراه، إلا أنه مع ذلك اعتبر من الضروري توافر التوافق الإيديولوجي والقيمي بين الدولة المهيمنة والدول التابعة لها. فالقوى المهيمنة تتطلب توافر الاحترام والإذعان لتمكينهم من تأسيس بنية النظام الرأسمالي العالمي. حيث ترتفع تكلفة تأسيس نظام عالمي باللجوء للقوة فقط، وهو ما أدى إلى ما يسمى بالهيمنة الإيديولوجية، التي تجعل نظام الهيمنة يؤثر في مجتمعات مستقلة عبر مزيج من تسلسل هرمي للسيطرة وقوى السوق. فقيادة الولايات المتحدة فترة ما بعد الحرب لشمال الأطلسي، وكذلك لليابان كانت في جزء منها يرجع إلى الإجماع بين جميع الأطراف على حماية الرأسمالية العالمية في مقابل الإيديولوجية الاشتراكية، التي تتبع من اقتناع النخب السياسية في الدول التابعة للمهيمن بتحقيق منفعتهم من بنية النظام القائم، أي وجود درجة عالية من التصورات المتكاملة بين الولايات المتحدة وشركائها، لذا تسعى الدول المسيطرة أو المهيمنة لخلق نظام دولي توفر منافع محددة لشركائها لتعزيز تلك التصورات المتكاملة مع أطرافها، واعتقاد نخب الدول التابعة في النظام باستفادتهم من هيكل النظام الذي تم تأسيسه، وهو ما يتفق من جهة أخرى مع المعنى الجرامشي للهيمنة الإيديولوجية، الذي سيتم تناوله لاحقاً في الدراسة^(٣٣)، فالولايات المتحدة لم تبين أي نظام مهيم إلا من خلال وجود مصالح متبادلة مع الأطراف الأخرى، وبالتالي كان عليها استثمار بعض مصادر وموارد قوتهم في بناء مؤسسات وترتيبات دولية تلزم الولايات المتحدة نفسها مع الآخرين لحثهم على تبعية قيادتها، وذلك بغرض ضمان تحقيق الهيمنة التعاونية^(٣٤).

مما سبق يمكننا القول: إن التركيز على الجانب التوافقي والمعياري في الهيمنة من هذا الجانب، فضلاً عن الجانب الوظيفي، يقربنا من فهم قبول وإذعان جميع الأطراف لنظام القيادة المهيمنة، أي فهم سلوك الدول التابعة. كما أن هذا التوافق أحد العوامل التي تنفي عن الأطراف أو الدول التابعة في علاقة الهيمنة كونها ضحايا "الوعي الكاذب" عندما يقبلون بالهيمنة الإيديولوجية، فهي ترتكز على الوعي الذاتي والشخصي من قبل النخب في تلك الدول بتحقيق المنفعة من النظام القائم.

وفى سياق فكرة التوافق في علاقات القوة برزت إسهامات جوزيف ناي Joseph Nye، التي أكد فيها على أهمية الجوانب غير المادية للقوة. حيث اعتبر أن هناك وجهًا آخر للقوة، غير القوة القائمة على استخدام التهديدات والإغراءات، فعلى الرغم من تأكيده على استمرار أهمية القوة العسكرية، فإنه أكد على أهمية القوة غير المباشرة indirect power، ويعني بها ممارسة القوة بشكل غير مباشر أو القوة التشاركية co-optive power (أي جعل الآخرين يريدون ما تريده). وذلك لضمان استمرار الهيمنة في مقابل الاهتمام بعناصر القوة المادية أو الصلبة command hard power بالموارد الملموسة مثل القوة العسكرية والقوى الاقتصادية. وتستند هذه القوة على جاذبية الثقافة وإيديولوجية ومؤسسات الدولة بالنسبة للآخرين أو على القدرة على وضع الأجندة السياسية بطريقة تؤثر في تفضيلات الآخرين، وترتبط تلك القدرة بالأدوات غير المادية وغير الملموسة للقوة كالثقافة والإيديولوجية والمؤسسات. فجاذبية تلك العناصر تدفع الدول الأخرى إلى اتباع الدولة المهيمنة، على النحو الذي يجعل هذه الدولة قادرة على تشكيل المعايير الدولية وفقًا للأفكار الخاصة بها^(٣٥).

ومن استعراض ما سبق، لفت اتجاه الليبرالية الانتباه إلى الربط بين شبكات العلاقات والمصالح، ومن ثم فإن الهيمنة وفقًا لها تركز على:

- أ- تفوق في الموارد المادية وتحويلها إلى نفوذ من خلال تأسيس مؤسسات تنظم الاقتصاد الدولي، وتضفي شرعية على سلوك الدولة المهيمنة.
- ب- تحقيق التعاون في النظام الدولي، أي إن المهيمن له دور وظيفي في النظام الدولي مرتبط بالتعاون وبالمؤسسات.

٢. المنظور النقدي

أ. الجرامشيون الجدد:

يُعد أشهر اتجاه في تناول الهيمنة بالمعنى المتعارف عليه في العلاقات الدولية، هو ذلك المعتمد على أفكار المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي حول الهيمنة، وقد بدأ هذا الاتجاه تركيزه على أهمية القدرات المادية وغير المادية معًا، حيث أولى أهمية للعوامل الإيديولوجية عند الحديث عن هيمنة الدولة. فاستخدم أنطونيو جرامشي مفهوم الهيمنة للتعبير عن الاتفاق بين القدرات المادية والأفكار السياسية-الأخلاقية بالمفهوم الماركسي، الذي يعني أن القوة أو السلطة مبنية على أساس الهيمنة على مصادر الإنتاج من خلال تبنيها إيديولوجية تتضمن حلًا توافقيًا أو إجماعًا بين الطبقات

المهيمنة والتابعة. فوفقاً لجرامشي، يقصد بالهيمنة، هيمنة الطبقة الحاكمة من حيث السيطرة على مصالح وتفضيلات وطرق إدارة مهام الحياة اليومية للطبقات الأخرى. ومن ثم تتحقق الهيمنة من خلال موافقة هذه المجموعات، وبالتالي ينشأ نظام الهيمنة حينما تتخذ السلطة شكلاً توافقياً، مما يميزها عن شكل النظام غير المهيمن الذي يتضمن قوى متنافسة دون قدرة أي منها على تأسيس شرعية لسيطرتها (٣٦).

واعتبر جرامشي، أن الهيمنة شكل من أشكال القوة دون استخدام فعلي للقوة، وإنما من خلال الموارد ومصادر القوة الفكرية والمادية. مما جعل الهيمنة في النهج الجرامشي ذات شقين، شق يشمل استخدام القوة والإكراه، وآخر يشمل الإجماع والتوافق. وقد استقي جرامشي أفكاره بشأن الهيمنة من مصدرين الأول، الأفكار التي أثرت بشأن الثورة البلشفية، والأخرى أفكار ميكافيللي في كتاب الأمير، حيث حاول من خلال المصدر الأول التطبيق على الطبقة البورجوازية وتتبع آليات الطبقة المهيمنة، واعتبر أن الطبقة البورجوازية المهيمنة في أوروبا تحقق لها ذلك، لأنها قامت بالتنازل لصالح الطبقات التابعة من أجل قبولهم وإذعانهم لقيادتها، أما المصدر الثاني لأفكاره، فمستقى من أفكار ميكافيللي في كتاب الأمير، حيث وجد أن القوة تشبه السناتور الذي نصفه رجل والنصف الآخر وحش، وهو المزيج المثالي من أجل تصوير جانبي التوافق والإكراه (٣٧). ومن ثم توظيف أدوات غير مادية لممارسة أشكال أقل مادية من القوة كالتحكم في مصادر المعرفة والتفضيلات وخيارات المجموعات التابعة. وبالتالي فالهيمنة بالمعنى الجرامشي تعني أن الكتلة البشرية في منطقة ما أو جزء من العالم تعتبر البنية القائمة للقوة والسلطة طبيعية ومشروعة. لذا يتم تعزيز الهيمنة عندما يقبل آخرون هيكل السلطة القائم ويعتبرونه مشروعاً، وعلى العكس يتم تقويض الهيمنة، وتراجع في حالة تم التشكيك في شرعية هيكل النظام القائم وظهور الرغبة في نظام آخر بديل (٣٨)، وإذا فقدت الطبقة الحاكمة الإجماع والتوافق بشأنها، فإن الطبقة الحاكمة لم تعد تقود، بل تسيطر فقط.

واعتماداً على ما طرحه جرامشي، قام روبرت كوكس (Robert Cox (new Gramscian وهو من أهم مفكري اتجاه الجرامشيين الجدد، بنقل المفهوم من حقل العلاقات الاجتماعية إلى العلاقات الدولية، وتساءل عما إذا كان مفهوم جرامشي عن الهيمنة، القائم على جلب الثقافة والأفكار جنباً إلى جنب مع القوة المادية، قابلاً للتطبيق في النظام الدولي أم لا. وهنا عرّف كوكس الهيمنة كمصطلح يستخدم في العلاقات الدولية بأنها "سيطرة دولة ما على ما عداها من الدول الأخرى، وربما قبول تفوقها من قبل الآخرين".

ولتطبيق المفهوم في النظام الدولي، قام كوكس بتقسيم القرن الماضي إلى فترات، بعضها شهدت هيمنة والبعض الآخر لم يشهد، وجادل بأنه لكي تكون الدولة مهيمنة عالمياً لابد من تأسيس نظام بالمعنى العالمي وحمايته وليس مجرد نظام تستغل فيه إحدى الدول الآخرين، أي خلق نظام تستفيد فيه الدول الأخرى ويحقق لها منافع، وهذه الحالة من وجهة نظره لا تتحقق فقط في العلاقات بين الدول interstate relations بل لابد أن تمتد إلى قوى المجتمع المدني داخل تلك الدول حيث يجب إعطاء قوى المجتمع المدني الفرص للعمل في النطاق الدولي، أي وجود مجتمع مدني عالمي. ويعتقد كوكس أن هذا النوع من الهيمنة وُجد تاريخياً من خلال الدول التي شهدت ثورات أحدثت بها تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث لم تنحصر آثارها داخل حدود الدولة فقط بل تعدت تلك الحدود (٣٩). فالهيمنة العالمية، وفقاً لكوكس، تبدأ من الهيمنة الوطنية التي أنشأتها طبقة اجتماعية، وتوسعت إلى النطاق الدولي. لذا فإن تفوق الولايات المتحدة على المسرح العالمي هو امتداد خارجي للكتلة التاريخية الأمريكية وإيديولوجيتها الليبرالية الجديدة. وبهذا المعنى، لا تشكل الهيمنة نظاماً عالمياً جديداً، بل نظام ينتشر فيه نمط مهيمن من الإنتاج والثقافة والمؤسسات إلى جميع الدول.

إذن فالهيمنة على المستوى الدولي وفقاً للجرامشيين الجدد، تمثل نظام اقتصاد عالمياً يسيطر عليه نمط معين للإنتاج يخترق كل الدول، كما أنها في ذات الوقت تمثل علاقات اجتماعية معقدة، حيث تربط طبقات اجتماعية لدول مختلفة (٤٠). كما أنها ترفض الاعتماد على القوة الاقتصادية فقط كوسيلة لتحقيق الهيمنة. وبالتالي التأكيد على القيادة الثقافية. وتعد الثقافة والإيديولوجية والقيم والمؤسسات من الميزات القيمة التي يمكن أن تؤثر في الآخرين، وبالتالي تزيد من قوة وتأثير المهيمن.

ب. المدرسة الإنجليزية (تحتل موقعاً وسطاً بين المدرستين الواقعية والليبرالية)

إحدى مدارس التنظير في العلاقات الدولية، اختلفت عن الاتجاهات الرئيسة التي سادت في شمال أمريكا، موضوعها الرئيسي هو المجتمع الدولي، ومن الملاحظ أنها لا ترتبط المملكة المتحدة بمنشئها، فمن أسسوها ليسوا إنجليزاً مثل تشارلز ماننينج، وهيدلي بل، عاد الاهتمام بها بعد كتاب اختراع المجتمع الدولي، هناك اهتمام بأعمالها في القارة الأوروبية والولايات المتحدة والهند والصين وأستراليا. وبعد عودة الاهتمام إليها تم التعامل معها باعتبارها إحدى المقاربات البديلة للواقعية والليبرالية وأنها تحتل موقعا وسطا منهما وليست متطرفة. واستند الكثير من المساهمات حول المجتمع الدولي إلى المدرسة الإنجليزية. وسعى باري بوزان إلى تنشيط المدرسة الإنجليزية، وكتب عنها. وترى المدرسة

الإنجليزية، أن الإطار المناسب لتخصص العلاقات الدولية ليس العلاقات بين الدول، إنما المنظومة السياسية العالمية، التي تعني الدول والأقاليم والمؤسسات والفاعلين من غير الدول. كما ركزت على أهمية السياق التاريخي، وفهم مؤسسات المجتمع الدولي في إطار التاريخ^(٤١).

ارتكزت المدرسة الإنجليزية على مفاهيم الديمقراطية والقانون والتنظيم والمجتمع الدولي والقيم المشتركة للدول وكيفية تنظيم علاقاتها. ويعد إيان كلارك من أهم مفكرها، وقد اعتبر الهيمنة بمثابة مكانة position أي وضع اجتماعي يكتسبه المهيمن من خلال أتباعه. لذا ميز بين الهيمنة والتفوق Primacy، فالتفوق هو وضع ناتج عن ميل توازن القوة المادية لصالح دولة واحدة، أما الهيمنة فقد اعتبرها حالة اجتماعية يسمح فيها لأي فاعل أن يقود من خلال اعتراف الآخرين به. أي إن الهيمنة ليست إحدى ظواهر التوزيع غير المتوازن للقوة المادية، إنما مكانة اجتماعية يكتسبها المهيمن من خلال أتباعه، ويستند إلى الاعتراف بها، ويُمنح هذا الاعتراف في مقابل تحمل مسؤوليات محددة. إذن فالهيمنة تعني ممارسة مؤسسية للحقوق والمسؤوليات الممنوحة للدولة ذات الغلبة في الموارد اللازمة للقيادة^(٤٢).

ومن ثم فقد لفت كلارك الانتباه إلى بُعد غير مادي للهيمنة لم تلتفت إليه المدارس الأخرى، وهو محورية المكانة التي يكتسبها من اعتراف الآخرين.

لذا اعتبر أن الهيمنة محتملة من دون سيادة والسيادة محتملة من دون هيمنة، ضارباً المثل برجال الدين من أمثال البابا، الذين يحظون باحترام الأتباع مما يجعل لهم تأثيراً ونفوذاً عليهم. واعتبر باري بوزان Barry Buzan، أن ما قدمه إيان كلارك من طرح في هذا الخصوص، عزز موضع الهيمنة في المدرسة الإنجليزية، واعتبرت الهيمنة بفضل إسهامات كلارك شرعية في المجتمع الدولي من منظور المدرسة الإنجليزية، التي كانت تعد إحدى الأدبيات الكلاسيكية المعادية للهيمنة^(٤٣).

لذا وفقاً للمدرسة الإنجليزية تدور الهيمنة حول فكرتين هما السيطرة والقيادة، الفكرة الأولى توجد في جوهر الهيمنة ويعني بها تفوق دولة ما على نظيراتها. ومن هنا تكون القوى المهيمنة هي تلك القادرة على الحفاظ على القواعد الضرورية التي تحكم العلاقات بين الدول، وأن تكون لديها النية والإرادة لممارسة هذه القوة. أما عن جانب القيادة فهي ما يراه المجتمع الدولي، وهو ما يعني أن الهيمنة تشمل ما هو أوسع من تملك مصادر القوة وتوافر الإرادة لممارستها، ووفقاً لهذا، فإن التفوق في الموارد المادية أمر مهم لتحقيق الهيمنة لكنه ليس كافياً^(٤٤).

وفي إطار الاهتمام بالتبعية ومدى قدرة الدولة المهيمنة على التأثير، تم التأكيد على أن النقطة الجوهرية عند التعامل مع الدولة الهيمنة التساؤل، فيما إذا كانت لا تزال تتمتع بالقدرة على تجنيد أتباع Followers، فليست العبرة باستمرار التحكم في نسبة كبيرة من موارد النظام الدولي^(٤٥)، حيث إنه في معظم الحالات التي شهدت وجود هيمنة ظهرت درجات متفاوتة من المقاومة من جانب الدول التابعة، وبالتالي فإن التحليل الرئيس للهيمنة لا يكمن في النظر إلى معدلات تركيز القوة المادية وحدها بمعزل عن ردود الفعل المحيطة. وكل هذا يُثير التساؤل والبحث حول أسباب إذعان الدول الصغيرة أو التابعة لسيطرة الدولة المهيمنة^(٤٦). وبالتالي هذا مهم الالتفات له، لكن يمكن تغطيته من جانب دراسة سلوك المهيمن ذاته بشكل مفصل.

بعد استعراض ما سبق من تناول المفهوم في المداخل النظرية في العلاقات الدولية، وأنماطه يمكن استنتاج ما يلي:

١- لاستمرار فاعلية الهيمنة لا بد من وجود أتباع، فلا يمكن أن تتمتع دولة ما بمكانة المهيمن دون وجود أتباع أو قبول لهذه المكانة، لذا لا بد من الوقوف على مدى قبول الآخرين لنظام الهيمنة. وفي سياق العلاقة بين الدولة المهيمنة والدول التابعة، ركز البعض مثل (روزيناو) على مدى خضوع تفضيلات المجتمع الدولي لتفضيلات الدولة المهيمنة ومواقفها السياسية، فالهيمنة تدور بشكل أساسي حول نمط العلاقات، مما يجلب إلى الذهن صورة القادة والتابعين الذين يستجيبون لهم ويتفاعلون معهم^(٤٧). فيمكن لدولة ما أن تزعم كونها قوة عظمى، لكن العضوية في نادي القوى العظمى هي مكانة اجتماعية تعتمد على الاعتراف من قبل الآخرين سواء كانوا أقرانها بنادي القوى العظمى، أم من قبل الدول الأصغر في النظام الدولي والمستعدة لقبول شرعية وسلطة القوى التي تتموضع على قمة التسلسل الهرمي الدولي^(٤٨). وتتبع أهمية الجانب التوافقي والقبول عند دراسة الهيمنة، من كونها توضح درجة شرعية النظام الذي تؤسسه الدولة المهيمنة، ومن ثم مدى استمرارية النظام، وتحديد المنتفعين داخل النظام وحصولهم على منافع كالاستقرار والأمن والثروة والرخاء أو على العكس تمامًا من المنافع، فهناك أطراف تعاني من الفقر وانعدام الأمن والقيود، وهي المنافع التي لا تُثار في إطار تحليلي يقتصر فقط على الوجه المادي للقوة^(٤٩). فأحيانًا يتم ممارسة علاقات القوة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتغير فيها القواعد والتوجهات القيمية للنخب في الدول التابعة، لتعكس تلك الخاصة بالدولة الساعية للهيمنة. في ظل هذه الظروف، يتحقق الإذعان لها من خلال نقل المعايير، وإعادة تشكيل توجهات القيم وليس فقط عن طريق التلاعب باستخدام الحوافز المادية. وفي إطار تحليل كيفية بناء علاقة تأثير في تفضيلات الدول التابعة، تعد إسهامات جون إكنبري وتشارلز كوبتشان John Ikenberry and Charles A. Kupchan أهم ما جاء في مجال تحقيق الشرعية والقبول كأحد أهم أبعاد تأسيس الهيمنة، وذلك

في دراستهم التنشئة الاجتماعية والقوى المهيمنة في التنظيم الدولي^(٥٠). ولكي تضمن الدولة المهيمنة استمرار علاقة الهيمنة، ينبغي على الدولة الساعية للهيمنة القيام بما يلي:

(أ) تأسيس نظام تستفيد منه الدول التابعة فتضمن امتثالها له، على أن يوفر هذا النظام منافع لأتباعه كالأمن، وتسهيل التبادل والتعاون الاقتصادي.

(ب) الالتزام بالنظام عن طريق وضع قواعد تضمن التزام الدول التابعة بها.

(ت) أن يتسم سلوك الدولة الساعية للهيمنة بالمصادقية، وذلك باحترام النظام الذي أسسته، والذي يحقق لها في ذات الوقت منافع عدة هي: أنها تؤسس نظاماً وفق قواعد تتحاز لمصلحتها الخاصة، واكتساب الشرعية من قبل الدول التابعة، بما يمكنها أن تأمن أي تهديدات من جانب الدول التابعة، فضلاً عن تحقيق التكامل والتبادل الاقتصادي^(٥١).

٢- يتشابه كلٌّ من المنظورين التقليدي والنقدي في رؤيتهم للهيمنة العالمية، فكل منهم أكد على أهمية الجوانب المادية للقوة لاسيما العسكرية بالنسبة للواقعيين، في حين ركز الليبراليون على أهمية القوة الاقتصادية، بينما اعتبر الجرامشيون والجرامشيون الجدد أن الهيمنة لا تركز على القوة المادية فقط، بل من الضروري توافر القدرات غير المادية كالثقافة والقيم والإيديولوجية. كما اتفقت معظم الاتجاهات على أهمية التوافق والشرعية والتركيز على فكرة الاعتراف التي تُمنح للمهيمن من قبل الدول التابعة، ومن ثم منح الشرعية لسلوكه في النظام الدولي.

٣- تتلخص أهم الركائز التي تعزز قدرة دولة ما على تأسيس نظام دولي قائم على الهيمنة، فيما يلي:

أ. ضرورة توافر التفوق في القدرات المادية للدولة المهيمنة (أي المقدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية).

ب. أن تتوافر الإرادة والرغبة في ممارسة دور المهيمن.

ت. محاولة الدولة المهيمنة الاعتماد على الجانب المعيارى والقيمي لسلوكها بنشر القيم والأفكار وتصوراتها، ومؤسسات تحمل تلك التصورات في النظام الدولي.

ث. بناء نظام يوفر المنافع العامة للنظام على النحو الذي يجعل هناك قبولاً ومشروعيةً وامتثالاً لتلك الهيمنة من قبل الدول التابعة.

ومن ثم فإن أسس استمرار قدرة الدولة المهيمنة، هي كالتالي:

توفير المنافع العامة، وعدم ظهور دول تتحدى نظام الهيمنة القائم، وأخيراً استمرار علاقات القوة التي أنشأت هذا النظام.

ثانياً: مفهوم الهيمنة العالمية

يتفق الباحثون على أن مفهوم الهيمنة اكتسب أهمية خاصة من مساهمات أنطونيو جرامشي ١٩٧٥، بإشارته للمفهوم، وإن كان بالتطبيق في مجال العلاقات الاجتماعية، فقد استخدم جرامشي المفهوم في إطار العلاقة بين طبقات المجتمع، حيث رأى أن الدولة المهيمنة تسعى لتأسيس نظام جديد من خلال صياغة الإيديولوجية العالمية التي تجمع مصالح الطبقات التابعة بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، مع استمرار تأكيد المهيمن على عمومية تلك المنافع، وذلك لكسب توافق الآخرين حولها. وتشير الهيمنة Hegemony كمفهوم في اليونانية Hegemonia إلى السلطة التي تمارس من قبل القائد أو الحاكم، وتستخدم للإشارة إلى سيطرة قوة أو دولة واحدة على اتحاد أو طبقة اجتماعية على الآخرين، بينما تُعرف الهيمنة باعتبارها نمط علاقة Relation فهي تعني "وجود قيادة سياسية وإيديولوجية، أي قدرة القوى المسيطرة على تقديم رؤيتها للواقع والعالم بطريقة مقبولة من قبل الدولة التابعة"، أما في إطار قياس نواتج السلوك وليس مجرد القدرات والإمكانات وقياس محاولة الدولة المهيمنة خلق القواعد والمؤسسات في إطار علاقات الدول ببعضها، فإن القوة المهيمنة تعني "تلك القوة القادرة على الحفاظ على القواعد الضرورية لتنظيم العلاقات بين الدول ولديها رغبة في فعل ذلك" (٢٠). وتعني الهيمنة وفقاً لقاموس أكسفورد: قيادة دولة واحدة، كما تعني السلطة أو التأثير الغالب لحكومة أو دولة، وتعني السيطرة والقيادة، بحسب قاموس ويسترن الثالث الدولي الجديد (٢٣).

وعرفت ساندرا دستراي، بأنها: شكل من أشكال ممارسة السلطة من خلال الإستراتيجيات التي هي أكثر مكرراً Subtle من تلك التي تستخدمها الدول التي تتصرف كالحقوى الإمبريالية. في حين اعتبر هاينرش تريبل Heinrich Triepel الهيمنة شكل من أشكال القوة التي تقع على خط متصل يمتد من مجرد التأثير في الآخرين وصولاً لتحقيق الهيمنة، التي تتسم بدرجة عالية من ضبط النفس من جانب الدولة المهيمنة وليس عن طريق استخدام القوة المادية.

كما اعتبرها آخرون بمثابة قيادة غير طوعية، حيث إنها لا تقوم على طوعية اتباع الدولة التابعة للمهيمن، إنما تكون اضطراراً من جانبهم وفقاً لحسابات التكلفة والعائد والاستفادة من النظام الذي يسعى المهيمن لإقامته (حلفاء الركوب المجاني) Free Riders أو لإدراك تلك الدول ضعف قوتها في مواجهة الدولة المهيمنة (٢٤). هناك أيضاً من عرفها بأنها تعني نظاماً سياسياً (إقليمياً أو عالمياً) يسود به نمط تفكير الدولة المهيمنة دون اللجوء استخدام العنف (٢٥). وتقبل الدراسة بتعريف الهيمنة الذي يعني "تفوق دولة ما في مقومات القوة ولديها رغبة لممارسة تأثير ونفوذ على الآخرين، باستخدام قواعد وأنظمة أنشأتها".

ثالثاً: معايير التمييز بين أنماط الهيمنة العالمية

من مراجعة الأدبيات النظرية حول الهيمنة، يمكن استخلاص المعايير التالية لأنماط الهيمنة، وهي عدد الفاعلين المهيمنين، ومحيط التأثير، وأدوات ممارسة الهيمنة، ومجال الهيمنة، وذلك على النحو التالي:

١ - عدد الفاعلين المهيمنين، ومحيط التأثير

يرتبط تصنيف الهيمنة، وفقاً لهذا المعيار بعدد الفاعلين من ممارسي الهيمنة، أي هل الهيمنة فردية أم جماعية، مثلما حدث أثناء فترة الوفاق الأوروبي، التي شكلت الهيمنة الجماعية، حيث كان النظام الدولي السائد يتسم بالشرعية، وطورت الدول العظمى قواعد لتنظيم المجتمع الدولي. أما الهيمنة الفردية فمثلتها حالات الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، وهيمنة الولايات المتحدة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة في القرن العشرين^(٥٦). في حين يُشير محيط التأثير إلى المحيط الذي تُمنح فيه الشرعية لسلوك الهيمنة، أي عما إذا كانت هيمنة شاملة وممتدة إلى غالبية المجتمع الدولي، أم إنها محدودة في مجموعة محددة من الدول.

٢ - أدوات ممارسة الهيمنة

تعتمد سمات الأشكال المختلفة للهيمنة على أنواع القوة المستخدمة، التي تتراوح ما بين أدوات القوة المادية وغير المادية. وتشمل أدوات القوة المادية الأدوات العسكرية التي قد تكون إيجابية أو سلبية، مثل إمدادات السلاح والدعم العسكري، أو حظر تصدير الأسلحة وعقوبات عسكرية. أما الأدوات الاقتصادية، فهي أيضاً قد تكون سلبية أو إيجابية، كالعقوبات والحوافز والمكافآت، أو تكون أدوات للقوة الناعمة كممارسة الإقناع لقبول الأفكار والقيم، أو قد تكون إيجابية وسلبية حوافز السوق والقيادة الإيديولوجية^(٥٧).

ويحدد المزيج الذي تستخدمه الدولة من أدوات القوة المادية وغير المادية وجود ثلاثة أنماط من الهيمنة، وهي هيمنة متوسطة وناعمة وصلبة. ويمكن الوقوف على نوع الهيمنة التي تمارسها القوى المهيمنة وذلك وفقاً لدرجة الاعتماد على أدوات القوة المادية والفكرية، فإذا استثنينا استخدام القوة العسكرية أو التهديد بالتدخل بالقوة، يكون لدينا أول شكل من أشكال إستراتيجيات الهيمنة، وهي الإستراتيجية الصلبة "Hard Strategy" أي ممارسة الهيمنة، على أساس الإكراه، وهذا يعني أن الدولة المهيمنة تهدف في المقام الأول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، لكن تسعى لإخفاء هذا الطموح من خلال التأكيد أنها تهدف لتحقيق مصالح الدول التابعة لها. ويتسم هذا النوع من إستراتيجية الهيمنة بالتناقض بين الالتزام الخطابي من قبل الدولة الساعية للهيمنة تجاه المصالح العامة والنية للتحرك المنفرد، واتخاذ سياسات أحادية الجانب، وإقامة نوع من السيطرة على الدول التابعة لها. وهنا تضطر الدول التابعة في النظام

لتغيير سياساتها كنتيجة للعقوبات والتهديدات والضغوط السياسية، وإلى حد أقل، الإغراءات. كما تتضمن إستراتيجية الهيمنة الصلبة ممارسة ضغط سياسي وفرض عقوبات دبلوماسية وسياسية كتنظيم مذكرات الاحتجاج وتأجيل أو إلغاء الزيارات الرسمية إلى تعليق العلاقات الدبلوماسية أو التهديد بالاستبعاد من عضوية المؤسسات الإقليمية. وتعتبر إلى حد كبير العقوبات التي تفرض في إطار ممارسة هذا النوع من الهيمنة ذات طابع اقتصادي كالحرمان من الولج إلى أسواق الدولة المهيمنة، وإلغاء الاتفاقيات التجارية، والحد منها أو إلغاء المساعدات الخارجية وفرض عقوبات مالية وحظر على السفر، فضلاً عن التدابير العسكرية طالما أنها لا تشمل تدخلاً فعلياً، مثل حظر الأسلحة وقطع التعاون والمساعدات العسكرية. وخلال إستراتيجية الهيمنة الصلبة تستخدم الآليات المتضمنة الحوافز الاقتصادية والعسكرية وتسمى بالترغيب الخارجي External Inducement، فيحدث هنا التوافق والإذعان من خلال الإكراه، وبعد أن قامت الدول التابعة بتعديل سياساتها لتتفق مع سياسات القوة المهيمنة، يتم النظر إلى المبادئ المعيارية والقيمية التي تستند إليها سياسات الهيمنة وتبنتها النخب باعتبارها شرعية ومقبولة ومن ثم تبنيها^(٥٨).

النمط الآخر من الهيمنة هو الهيمنة المتوسطة "intermediate hegemony" حيث تتبنى القوة المهيمنة إستراتيجيات تدور حول توفير المنافع المادية والمكافآت للدول التابعة، فضلاً عن وجود درجة من التشاركية في القيم والمعايير بين الدولة المهيمنة والدول التابعة. في هذه الحالة تحاول الدولة تحقيق المصلحة الوطنية وأهدافها مع التأكيد على وجود مصالح وأهداف عامة مع الدول الأخرى، وبالتالي لا يكون التناقض مابين الالتزام الخطابي والسلوك الفعلي كبيراً. وتكون أدوات الدولة المهيمنة ذات طبيعة اقتصادية، كأن يتم تقديم تسهيلات تجارية ومساعدات اقتصادية كالقروض والمساعدات التنموية، وتكون الهيمنة أكثر تأثيراً في حالة القروض المشروطة^(٥٩). كما يُعد إعادة الإعمار الداخلي Internal Reconstruction أهم الأدوات في هذا السياق، حيث يتدخل المهيمن بشكل مباشر في الدولة التابعة ويغير مؤسساتها السياسية المحلية. ومثل هذا التدخل المكثف لا يحدث إلا في أعقاب الحرب أو نتيجة لنظام إمبريالي، أي عندما يحتل المهيمن المنتصر الدولة المهزومة ويتحمل مسؤولية إعادة الإعمار، في كلتا الحالتين، ينقل المهيمن أفكاره المعيارية والقيمية حول المؤسسات السياسية المحلية والدولية إلى مؤسسات الدولة الأخرى، حيث تتم عملية التنشئة الاجتماعية وإعادة تشكيل الوعي في الوقت الذي تصبح فيه النخب في تلك الدول منتمية لهذه المؤسسات، وتتدرج تدريجياً لقبولها^(٦٠). ويجعل وجود قدر من التوافق وغياب التهديد، ويكون التنازل في مقابل الحصول على قيمة معينة مما يجعل الهيمنة المتوسطة تتمتع بقدر من الشرعية الجزئية^(٦١).

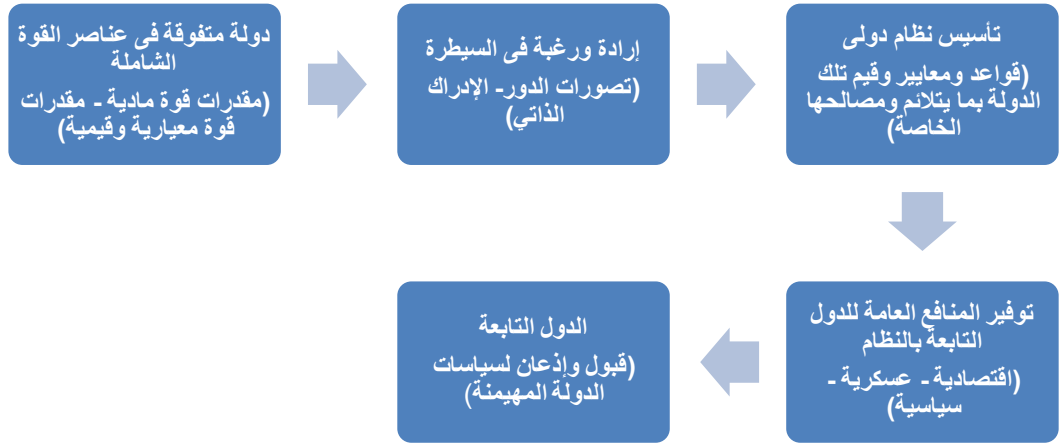
النمط الثالث في هذا التصنيف، هو الهيمنة الناعمة soft strategy تشبه إلى حد ما إستراتيجية القيادة، إلا أن هدفها النهائي هو بلوغ أهداف ومصالح الدولة المهيمنة. وتقوم هذه الإستراتيجية على جهود الدولة المهيمنة لتعديل وإعادة تشكيل معايير وقيم الدول التابعة، كما وضح إيكنبري وكوبتشان في تقديمهم نموذج الإقناع القيمي normative persuasion حيث تعتمد على المعتقدات الموضوعية للدول الأخرى بدلاً من توظيف الموارد المادية، وهو ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية للقادة والنخب في الدول التابعة (٦٢). وتؤدي عملية التنشئة المعقدة والإقناع الإيديولوجي إلى إعادة تعريف المصالح الوطنية للدولة التابعة في إطار النظام المعياري والقيمي للدولة المهيمنة، كما تؤدي إلى تحول في سياسات تلك الدولة على النحو الملائم والمتوافق مع سياسات وقيم الدولة المهيمنة. وتتمثل أدوات التنشئة الاجتماعية لتحقيق الإقناع الإيديولوجي عبر الاتصال بالنخب الموجودة بالدول التابعة من خلال القنوات الدبلوماسية والتبادل الثقافي والطلاب الأجانب (٦٣). فتقوم النخب في الدول التابعة بتبني ودمج المعايير التي يتم التعبير عنها من قبل القوة الهيمنة، ومن ثم اتباع سياسات متسقة مع مفهوم المهيمن للنظام الدولي، وبالتالي تحقيق الامتثال والإذعان لسياساته. ومن ثم يكون إذعان الدول التابعة ليس نابعاً من حسابات المنفعة بقدر ما هو نابع من النقاء القيم والإيديولوجيات.

٣ - مجال الهيمنة

وفقاً لهذا المعيار، فإنه توجد مجالات اقتصادية وسياسية تمارس فيها الهيمنة، فالهيمنة الاقتصادية، تنطوي على كون دولة الأكثر تأثيراً اقتصادياً، من خلال حجم نصيب التجارة العالمية والناجح المحلي ومن خلال إرساء إطار اقتصادي عالمي عبر مؤسسات اقتصادية تخدم قيم ومصالح المهيمن مثل مؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن ثم اعتماد باقي الدول على السياسة الاقتصادية للمهيمن العالمي، بينما تعني الهيمنة السياسية هي القدرة على السيطرة عسكرياً وسياسياً.

ويمكن توضيح ركائز مفهوم الهيمنة في الشكل التوضيحي رقم (١)

الهيمنة العالمية



شكل رقم (١)

المصدر: الباحثة

٢- مفهوم الهيمنة الإقليمية

في حين ارتبط ظهور الاهتمام بمفهوم الهيمنة العالمية بدور الولايات المتحدة في النظام الدولي، سواء بالتبرير لقيادتها العالم أو الحديث عن تراجع دورها، نجد أن مفهوم الهيمنة الإقليمية ارتبط بفترة الحرب الباردة، وتزايد اهتمام أدب العلاقات الدولية بدراسة النظم الإقليمية، وتساعد دور القوى المتوسطة في النظم الإقليمية المختلفة من العالم، كفواعل رئيسية يفترض قيامها بأدوار مهمة في النظم الإقليمية والدولية.

وفي سياق هذا أثّرت التساؤلات من قبيل إمكانية أن تمارس تلك القوى ذات الإستراتيجيات التي تستخدمها القوى الكبرى، لكن في نطاقها الإقليمي، وهل ثمة اختلاف عند اتباع تلك الإستراتيجيات على المستوى الإقليمي عنه على

المستوى العالمي؟ لذا يتناول هذا الجزء تحليل الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها مفهوم الهيمنة الإقليمية ومركزاته بالتفصيل. بعبارة أخرى، دراسة الظروف الذاتية والموضوعية التي تمكن القوى الإقليمية من بناء نظام قائم على الهيمنة، والمحفزات والكوابح التي تواجه هذا المشروع، وذلك من خلال التعرض للنقاط التالية:

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي والقوى الإقليمية

١- مفهوم النظام الإقليمي

على الرغم من تركيز عدد من الدراسات خلال الستينيات والسبعينيات على دراسة النظام الإقليمي كوحدة للتحليل بين مستوى تحليل كل من الدولة والنظام الدولي، فإنه حتى الآن لا يوجد اتجاه واحد متفق عليه لتعريف وتحديد النظام الإقليمي، التي مبعثها الاختلاف حول مفهوم الإقليمية.

ويمكن التمييز بين عدة اتجاهات حول معايير تعريف وتحديد النظام الإقليمي، فهناك اتجاهات قائمة على كل من التقارب الجغرافي، والأطر التنظيمية، وكثافة التفاعلات، والهوية الجماعية، والمعيار الأمني.

أول هذه الاتجاهات يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي، وينطلق هذا الاتجاه من أن الدول المتقاربة جغرافياً عادة ما ترتبط بعلاقات ووشائج وثيقة من صور التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. واتجاه ثانٍ ركز على كثافة التفاعل بين الدول والترابط المتبادل والتنظيم على المستوى الإقليمي، بما يشمل من تفاعلات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، واتجاه ثالث ينطلق من الثقافة السياسية بين الدول التي تسكن في الغالب نفس النطاق الجغرافي، وإعطاء الأولوية للعوامل الفكرية في تحديد الاقليم كالاكتفاء على الهوية الجماعية (٦٤).

الاتجاه الرابع ركز على الترابط الأمني security interdependence في تحديد الأقاليم، وذلك في إطار نظرية مركب الأمن الإقليمي (RSC) Regional Security complex theory. فقد عرفت النظرية الإقليم بأنه مجموعة من الوحدات التي ترتبط عملياتها الأمنية عمومًا ببعضها البعض على النحو الذي يجعل من الصعوبة التعامل مع أي معضلة أمنية بعيداً عن تأثيرها على الآخرين.

واتجاه آخر انطلق في تعريف الأقاليم بالاعتماد على التقارب الجغرافي والترابط العسكري معاً، والقدرة على التفاعل، فتعد الدول أعضاء في نفس الإقليم إذا أمكنها التفاعل عسكرياً وتحريك قواتها العسكرية في العواصم الأخرى القريبة.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من هذا التباين السابق، يمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً بين الدراسات أن أهم عناصر تحديد النظام الإقليمي هي: القرب الجغرافي وأنماط التفاعلات (درجة انتظام وكثافة التفاعلات)، وإدراك النظام الفرعي

الإقليمي باعتباره منطقة متميزة، والترابط الأمني بين المصالح الوطنية للدول الأعضاء، وأن تتضمن عضوية اثنين أو أكثر من الدول به.

وقد ظهرت عدة دراسات لتحليل النظام الإقليمي، فركزت بعض الدراسات على أربعة جوانب رئيسة لتناول النظام الإقليمي، هي الخصائص البنوية للنظام، ونمط الإمكانيات ومستوى القوة في النظام، نمط السياسات والتحالفات، بيئة النظام^(٦٥). كما قسم كانتوري وشبيجل النظام الإقليمي، إلى ثلاثة مستويات، دول المركز ودول الهامش، ونظام التغلغل في النظام الإقليمي: ويقصد بدول المركز تلك الدول من منطقة معينة بينهم تفاعلات اقتصادية وسياسية مشتركة تكون محورًا مركزيًا للسياسات الدولية في تلك المنطقة.

أما دول الهامش فهي تلك الدول لا تدخل في تفاعلات مع دول النظام لأسباب اقتصادية أو تنظيمية أو اجتماعية أو سياسية، وإن كانت لها تطلعاتها خارج النظام. أما نظام التغلغل أو التدخل فالمقصود به تأثير ونفوذ القوى الكبرى من خارج النظام على وحداته بأشكال تتراوح بين الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، وتؤثر درجة تأثير نظام التغلغل أو التدخل على تفاعلات وحدات النظام الإقليمي ونمط التحالفات وبنية القوة ونمط الإمكانيات فيما بينها^(٦٦).

٢- مفهوم القوى الإقليمية

يسهم نمط توزيع القوة في تشكيل هيكل النظام الإقليمي، وأنماط تفاعلاته. فوفقًا لتوزيع القوة يتم تحديد إمكانية ظهور قوى إقليمية، ومن ثم وجود قوة مهيمنة من عدمه. وهو ما يشابه مفهوم التسلسل الهرمي في النظام الدولي، لكن على المستوى الإقليمي، حيث توجد دولة مهيمنة dominant power ثم دول عظمى تليها دول متوسطة ثم دول صغيرة تابعة، بما يعكس أنماط تخصيص الموارد السياسية والاقتصادية التي تميل لصالح الدولة المسيطرة أو المهيمنة.

وامتدادًا لنظرية تحول القوة، طور ليك Lemke نموذجًا هرميًا متعددًا على المستوى الإقليمي multiple hierarchy model، فقد اعتبر أن النظم الإقليمية تتضمن أيضًا تسلسلاً هرميًا يعمل وفقًا لنفس منطق التسلسل الهرمي للقوة على المستوى العالمي، فتوجد دولة مهيمنة أو مهيمنة على قمة التسلسل الهرمي الإقليمي ولديها تأثيراتها على الأمن الإقليمي. ويسهم في تحديد بنية (قطبية) النظام الإقليمي عدد القوى الإقليمية الموجودة به^(٦٧). ووفقًا لبوزان، فإن القوى الإقليمية بأي نظام إقليمي هي التي تحدد مركب الأمن الإقليمي الخاص به^(٦٨)، فإذا كان النظام الإقليمي أحادي القطبية فهو مستقر بسبب فاعلية سلوك قوة واحدة مهيمنة، أما النظم الإقليمية متعددة الأقطاب ستكون مستقرة نسبيًا، لكنها تعاني من صعوبات في إدارة النزاعات الإقليمية، وتتخذ شكل توازن القوى أو توافق القوى الإقليمية

Regional Power Concert، أما النظام الإقليمي ثنائي القطبية، فيتسم بجذب الأطراف الخارجية، وتكون تفاعلاته شديدة التنافسية والصراعات^(٦٩).

ودون الدخول في التفاصيل التي أثّرت حول مدى الاختلافات بين مفاهيم القوى الإقليمية والدول المتوسطة والدولة المتوسطة التقليدية، نجد أن كثيراً من الدراسات اتفقت على أن تعريف القوة الإقليمية "هي جزء من منطقة محددة جغرافياً، وأنها على استعداد لتولي القيادة بالإقليم، عبر توظيف القدرات المادية وغير المادية اللازمة لممارسة تأثيرها في الشؤون الإقليمية^(٧٠)". ويضيف بعض الباحثين معايير أخرى لتعريف القوة الإقليمية، منها الترابط الاقتصادي والسياسي والثقافي للقوى الإقليمية في داخل الإقليم، ومدى قدرتها على توفير المنافع الجماعية للإقليم، ومدى قبول الدول الأخرى بالإقليم الدور القيادي لتلك الدولة. وتختلف نظرة القوة الإقليمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في الإقليم، فبعض الدول قد تسعى للقيادة والبعض الآخر قد يسعى للهيمنة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية مدى إدراك النخبة السياسية في الدولة التي تسعى للعب سياسة خارجية نشطة في محيطها للأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم، وإدراكها لما يحمله من فرص أو تحديات لها. فقد تعتبر أن الإقليم هو مدخل لتعزيز قوتها، فتعمل على بناء تحالف إقليمي، توظفه في دعم مفاوضاتها مع القوى الخارجية، أو لمناهضة تدخلات القوى الكبرى، مثل البرازيل داخل كتل ميركسور لدول أمريكا اللاتينية في مواجهة منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين، وأحياناً تسعى إحدى القوى الإقليمية إلى لعب دور نشط وحازم في إدارة النزاعات داخل إقليمها لدعم مكانتها كونها قوة إقليمية، وأيضاً لضمان عدم استبعادها من إدارة أي من الأزمات التي يتدخل فيها من خارج الإقليم لاعبون دوليون، فيعزز ذلك التعامل معها باعتبارها إحدى ركائز بناء النظام الإقليمي، ومن ثم تصبح مدخلاً مهماً في إدارة علاقتها مع المؤسسات الدولية أو مع القوة العظمى في النظام الدولي. أي القوة الإقليمية تعتبر الإقليم إحدى وسائل ممارسة وتعزيز قوتها في مواجهة التدخلات الخارجية أو ممارسة طموحها على المستوى الدولي، وقد تتكتم القوة الإقليمية، وتعتبر الإقليم عبئاً نتيجة صراعاته الممتدة التي لا تحل، أو بسبب عدم الاستقرار الإقليمي والتحديات التي تواجهها في سبيل الحفاظ على النفوذ^(٧١).

ثانيًا: التعريف بمفهوم الهيمنة الإقليمية: النشأة والتطور

تتسع مجموعة الخيارات التي يمكن لقوة إقليمية أن تمارسها، فتماشيًا مع سلوك الدولة الكبرى عالميًا، وامتدادًا لتصنيف إستراتيجيتها إلى السعى نحو الهيمنة أو القيادة أو الإمبريالية، كما تم تناوله تفصيلًا في الجزء الأعلى ، فإن القوى الإقليمية تتبع إستراتيجيات مماثلة، تتراوح ما بين الإمبريالية أو القيادة أو السيطرة والهيمنة.

ترى بعض الدراسات أن الهيمنة الإقليمية لا تختلف كثيرًا في سماتها عن الهيمنة العالمية، فالهيمنة الإقليمية تعني "وجود دولة تمتلك مقومات القوة الكافية للسيطرة على الدول الأقل قوة بالنظام الإقليمي، حيث تتفاعل عوامل القوة المادية وغير المادية معًا لتأسيس نظام الهيمنة الإقليمية" (٧٢)، ويركز البعض على أهمية القوة غير المادية أو الناعمة في حالة النظام الإقليمي لأهميتها لخلق الهوية الإقليمية المشتركة، وخلق نموذج جذاب، وتسهيل تأسيس مؤسسات إقليمية، أو تقديم منافع عامة للإقليم. وهناك من ركز على قدرتها على توحيد الإقليم من ورائها، فضلًا عن امتلاكها القدر الكافي من القوة لردع المنافسين وتقديم الحوافز للحلفاء، والقدرة الرادعة لمقاومة أية ائتلافات في مواجهتها أو مواجهة القوة العالمية الكبرى بشأن القضايا الإقليمية (٧٣).

لذا لتحليل سلوك الدولة المهيمنة إقليميًا أو الساعية إلى الهيمنة لا بد من استخدام نظام متعدد المستويات يتضمن كل من المستوى الإقليمي وعلاقات القوة الإقليمية مع الدول الأخرى في المنطقة، وعلى مستوى الأقاليم والعلاقات بين القوى الإقليمية والدول خارج الإقليم، وكذلك على المستوى العالمي Extra Regional & Intra Regional Relations (٧٤).

ثالثًا: ركائز تأسيس الهيمنة الإقليمية

اعتمادًا على ما تم استنتاجه من ركائز وشروط تأسيس نظام قائم على الهيمنة العالمية، التي لخصتها الدراسة في ضرورة توافر التفوق في القدرات المادية للدولة (أي المقدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)، وتوافر الإرادة والرغبة للدولة في ممارسة دور المهيمن، ومحاولة الدولة المهيمنة الاعتماد على الجانب المعياري والقيمي في سلوكها بنشر القيم والأفكار وتصوراتها، وتأسيس مؤسسات تحمل تلك التصورات، وبناء نظام يوفر المنافع العامة للنظام على النحو الذي يجعل هناك قبولًا ومشروعيةً وامتثالًا لتلك الهيمنة من قبل الدول التابعة.

وتتطبق هذه المعايير على مفهوم الهيمنة الإقليمية، فمرتكزات التأسيس على المستوى العالمي تنتقل بذاتها إلى المستوى الإقليمي، فهناك عوامل تسهم في قيام القوة الإقليمية بتأسيس علاقات الهيمنة الإقليمية تتمثل في العوامل الداخلية مثل

القدرات (المادية وغير المادية)، والإرادة وإدراك النخبة الحاكمة للدور الإقليمي، وتصورات الآخرين في الإقليم وقدرتها على توفير منافع عامة. لكن الاختلاف بين الهيمنة العالمية والإقليمية يكمن في أن ممارسة القوة الإقليمية للهيمنة يرتبط بعلاقة القوى الإقليمية بالفاعلين من خارج الإقليم، أي علاقة القوة المهيمنة أو الساعية للهيمنة الإقليمية بالقوى المهيمنة عالمياً، التي قد تدعم أو تعيق مشروع الهيمنة الإقليمية من خلال تقييد أو توسيع الخيارات التي قد تتبعها القوة المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

وتستعين الدراسة في تحليل الهيمنة الإقليمية بالإطار التحليلي لميريام بيرس Pyrs، الذي يركز على العناصر التالية:

١. امتلاك القدرات التي تؤهل الدولة من ممارسة الهيمنة الإقليمية

تنقسم هذه القدرات إلى قدرات مادية وغير مادية، وتنقسم القدرات المادية إلى عناصر جغرافية مثل الموقع والطبوغرافيا، وعناصر اقتصادية مثل (الناتج القومي الإجمالي . نسبة المدخرات من النقد الأجنبي . عوائد التصدير)، وعناصر اجتماعية مثل القوة البشرية (الإنتاج العلمي . مستوى المعيشة . الأمية . العامل التكنولوجي)، وعناصر عسكرية مثل القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية (القوة البرية والبحرية والجوية والقدرات النووية ومستوى التسليح). أما القدرات غير المادية مثل الثقافة والإيديولوجية. وتسهم القدرات التي تمتلكها دولة ما في تحديد ما إذا كانت تمثل قوة إقليمية أم لا (٧٥).

٢. إدراك النخبة الحاكمة في الدولة المهيمنة لهذا الدور Self Perception

يعد الإدراك الذاتي من جانب صناع القرار في أي دولة بمثابة الإطار النفسي للسياسة الخارجية، التي تحدد أهدافها وغاياتها، ومكانة الدولة في العالم، التي تسعى لتحقيقها بما يشمل من تحالفات وعداءات، ومصالحها وتطلعاتها.

ويفترض السعي للهيمنة، توافر إدراكٍ ووعيٍ بالقيام بهذا الدور، وهو ما يقترب من مفاهيم الدور الوطني، وتعريف صناع القرار للقرارات والسياسات والقواعد الملائمة للدولة أو الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها الدولة على مستوى النظام العالمي أو الإقليمي. أي تحليل الإرادة السياسية اللازمة للقيام بدور الهيمنة الإقليمية.

ويرتبط شعور صناع القرار في الدولة التي تسعى للهيمنة بالاستثنائية والمكانة المميزة في الإقليم بعامل الإدراك الذاتي، الذي يجعلها تطرح نفسها كمنهج لغيرها من الدول. ويتم قياس إدراك النخبة الحاكمة من خلال:

- الخطب التي تحمل معاني التميز والاختلاف عبر البيانات الرسمية والمقابلات، فضلاً عن أنها توضح

رؤية هذه النخب للفاعلين الآخرين في الإقليم^(٧٦). فضلاً عن مساهمتها في تحديد طموحات الدولة

المهيمنة وإدراكها لدورها على المستوى العالمي، وهل يمكن حدوث صراع بين تصورها لدورها على المستوى الإقليمي ودورها على المستوى العالمي، أم هناك أولوية لدور على الآخر^(٧٧).

- مقابلات وتصريحات المسؤولين والأكاديميين.
- كما يمكن استخلاص التصورات الذاتية للدولة من خلال الوثائق الرسمية التي تصف المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية مثل الدستور.

٣- مدى قبول دول الإقليم لهذا الدور Regional perception/acceptance

سبقت الإشارة إلى أن معظم نظريات الهيمنة تفترض وجود شرط ضروري ثانٍ لكي تتمكن قوة ما من تأسيس نظام وعلاقة هيمنة، وهو وجود دول تابعة لها، وتُشير بعض الدراسات إلى أنه دائماً ما يكون هناك تردداً في فكرة منح القيادة للآخر والإذعان له، لذا غالباً ما تواجه القوى الإقليمية الساعية للهيمنة شكوكاً وأحياناً عداً ومقاومةً خطابيةً من الآخرين، ويرجع ذلك إما لأسباب تاريخية، أو الخوف أو الغيرة من مكانة الدولة المتفوقة في التسلسل الهرمي للقوة^(٧٨). وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر في تأسيس الهيمنة، فإن هناك محدودية في الدراسات التي حللت سلوك ورد فعل الدول التابعة، وترتبط مناقشة الدول التابعة في الإقليم مباشرة بفكرة شرعية سلوك الدولة الساعية للهيمنة، فالتبعية ترتبط بتقدير تلك الدول لدور الدولة الطامحة لمكانة الهيمنة في السعي لتحقيق الأهداف الجماعية، وتشبيك مصالحهم مع مصالح تلك الدولة التي يضعون فيها ثقتهم.

وبالتالي، فالقبول الإقليمي لدور مميز لإحدى الدول والمطالب المترتبة على ممارسة هذا الدور تعد إحدى السمات الأساسية للهيمنة الإقليمية، ومن مؤشرات القبول الإقليمي لدور الهيمنة قبول الدول الأخرى بالإقليم مساعدة الدولة المهيمنة بدلاً من اللجوء لقوى خارج الإقليم، أو مطالبة القوة الساعية للهيمنة بتحمل مسئوليات أكثر في الإقليم خاصة في المجال الاقتصادي، أما على المستوى الاجتماعي، فقد تكون لدى الدولة الساعية للهيمنة جاذبية ثقافية تتسم بها منتجاتها الثقافية ومؤسساتها التعليمية، ويتجلى ذلك في هجرة القوى العاملة والعناصر البشرية إليها^(٧٩).

وتؤثر السمات التي يتسم بها المهيمن الإقليمي على التفاعلات داخل الإقليم، فمثلاً قد تنهم الدول أعضاء النظام الإقليمي الدولة الساعية للهيمنة بأن سلوكها غير شرعي، ويتم اتباع سياسة المحاصرة والعزلة لها، وهنا تسمى الدولة الساعية للهيمنة الإقليمية بالمنبوذ الإقليمي وقد تكون منبوذة دولياً في ذات الوقت. وفي هذه الحالة قد يتسم سلوكها بالعدوانية والتحالف خارج الإقليم، وأحياناً يحاول المهيمن الإقليمي أو الساعي للهيمنة لعب دور المدافع عن القيم

والمعتقدات، وفي هذه الحالة يعتمد على إيديولوجية يسعى لنشرها والدفاع عنها إقليميًا، ومن ثم يكون للمهيمن داخل الإقليم أتباع للإيديولوجية، وأيضًا يكون هناك رافضون لها باعتبارها تؤدي إلى التدخل في شئونهم الداخلية^(٨٠).

وفي غياب توافق في التوجهات داخل الإقليم فيما يتعلق بمشروعية دور الدولة الساعية للهيمنة، تزداد احتمالات عدم استقرار الإقليم، ومن ثم تعد القوة الإقليمية الساعية للهيمنة في تصورات القوى الإقليمية الأخرى، تهديدًا للإقليم والأنظمة السياسية بداخله بدلًا من كونها موفرًا للمنافع العامة له. ومن ثم تعد محاولات الهيمنة وردود الفعل تجاهها أهم محددات ملامح التفاعلات السياسية في إقليم ما، وهو ما يعتمد على عدد الدول الإقليمية الساعية نحو السيطرة الإقليمية، ودرجة الشرعية التي تتمتع بها القوة المهيمنة في مواجهة جيرانها الإقليميين^(٨١).

ويمكن القول: إن هناك عاملين مؤثرين في مدى قبول الآخرين لسلوك الهيمنة الإقليمية، الأول هو توفير القوى الساعية للهيمنة كل أشكال المنافع العامة للإقليم، والثاني هو كيفية ممارسة الدولة المهيمنة للقوة وتفاعلها مع الدول الأخرى.

ويُعد العامل الأول أهم ما يميز الهيمنة عن غيرها من أشكال وعلاقات القوة. وتفترض نظريات الهيمنة التقليدية توفير منافع محددة في هذا الصدد، مثل إنشاء نظام تجاري مفتوح، الحفاظ على هيكل سعر الصرف وأيضًا كمقدم للقروض ومنسق لسياسات الاقتصاد الكلي. وتعد هذه المنافع انعكاسًا للتصور المنحاز لدور الهيمنة الأمريكية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية. ويعد تقديم المنافع العامة من قبل الدولة المهيمنة هو فعل متعمد من أجل تحقيق وتمييز وجودها بالمنطقة^(٨٢).

ويمكن تحديد مؤشرات توفير المنافع العامة للإقليم في:

- توفير الموارد والعمليات والسياسات والمؤسسات الضرورية لتحقيق أهداف محددة مثل نقل المعرفة.
- جهود الدولة الساعية للهيمنة لتقديم البنية التحتية للأمن الإقليمي من خلال تعزيز القدرات العسكرية.
- جهود تعزيز الاستقرار الداخلي والإقليمي والتقدم الاقتصادي.

أما العامل الثاني المؤثر في قبول الدول الإقليمية لسلوك المهيمن الإقليمي، فيتناول كيفية ممارسة القوة وإظهارها Projection عبر إسقاط قيمها وتفضيلاتها للتأثير في تفضيلات وخيارات الدول الأخرى، دون اللجوء للعنف بل من خلال الحوافز المادية وغير المادية كالتنشئة الاجتماعية والإقناع. وهو ما يؤكد المعنى الجرامشي لطبيعة الهيمنة من

خلال التلاعب أو تغيير تفضيلات الآخرين، فمثلاً تقوم الدولة الساعية للهيمنة بإقناع الجيران الإقليميين بالدخول في اتفاقيات تجارة حرة تتفق وتفضيلاتها^(٨٣).

ويمكن قياس إظهار الدولة الساعية للهيمنة وإسقاط تفضيلاتها من خلال:

- أنشطة الدولة الساعية للهيمنة التي تعزز رؤيتها في المنطقة من خلال الأنشطة والمبادرات.
- تأسيس مؤسسات جديدة والمساعدات المالية وأيضاً الإغراءات المادية.
- نشر القيم والتفضيلات من خلال مشروعاتها في المفاوضات الإقليمية والعالمية التي تخوضها فيما يتعلق بشئون الإقليم.
- أجندة تلك الدولة في المنظمات والمؤسسات.
- محاولات بناء نظام سياسي في الدول التابعة مشابه لذلك الموجود بالدولة الساعية للهيمنة، سواء من خلال عملية التوسط في الصراعات أو تدريب المسؤولين وقوات الشرطة في تلك الدول.
- التعاون التجاري وقواعد حوكمة الشركات، التي تنقل من خلال القطاع الخاص. يبرز دور الفاعلين من غير الدول، ذلك أنها أحياناً تكون أكثر وضوحاً من الحكومات في تأسيس الهيمنة الإقليمية^(٨٤).
- تأثير القوة الإقليمية على جدول أعمال الأمن الإقليمي.
- مدى تأثير القوة الإقليمية في الشؤون الإقليمية من خلال التأثير على القرارات في مختلف مجالات السياسة الإقليمية^(٨٥).

ويمكن قياس إدراك وقبول الآخرين للقوة الإقليمية، واحترام مكانتها أو إنكارها داخل الإقليم أو خارجه من خلال المؤشرات الآتية:

- الاعتراف / الإنكار من قبل القوى الإقليمية الأخرى من خلال (المشاركة في مؤتمرات القوى الإقليمية، التنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى في المنتديات الدولية).
- اعتراف / رفض رسمي من قبل دول أخرى في المنطقة (وثائق، إعلان).
- العلاقة مع القوة المهيمنة عالمياً بالإضافة إلى الدول الكبرى، وما يترتب عليه من (الاعتراف / الحرمان من وضع خاص أو القيادة الإقليمية) ^(٨٦).
- وجود أطراف خارجية تشكك في شرعية المهيمن، وتساند القوى الإقليمية المنافسة له، وبأدوات مختلفة.

ومن هنا، فمفهوم الهيمنة يتحقق من خلال توافر العناصر التأسيسية السابقة، إلا أن الممارسة التطبيقية للهيمنة لا تعني أن انحراف الدولة المهيمنة عن أحد تلك العناصر ينكر وجود سعي للهيمنة.

وفيما يلي عرض للعامل المؤثر على فاعلية نظام الهيمنة الإقليمية، وهو علاقة الدولة التي تسعى للهيمنة الإقليمية بالدول ذات الهيمنة العالمية.

رابعاً: العلاقة بين القوة المهيمنة إقليمياً والقوى العظمى

لا تمارس الدولة الساعية للهيمنة دورها في فراغ، إنما في سياق النظام الدولي، ومن ثم فإن علاقتها بالدولة المهيمنة عالمياً أو القوى الكبرى تؤثر على فرصها وخياراتها الإقليمية.

وتتبع أهمية العلاقة مع القوى المهيمنة عالمياً فيما توفره البيئة الخارجية من قيود ومحفزات، فالعلاقة مع القوى العالمية، التي قد تتخذ شكلاً صراعياً أو تعاونياً، ومن ثم تسهم إما في توسيع الخيارات والإستراتيجيات أمام الدولة الساعية للهيمنة الإقليمية وإضفاء اعتراف وشرعية على سلوكها، أو أن تشكل تلك العلاقة أحد الضغوط على الدولة الساعية للهيمنة، ومن ثم تقييد خيارات إستراتيجيتها الإقليمية ونزع الشرعية عن سلوكها.

وتتأثر العلاقة بين الدولة الساعية للهيمنة الإقليمية والقوى المهيمنة عالمياً بعاملين أساسيين، الأول، هو شكل النظام الدولي، وقطبيته، والثاني، هو طبيعة النظام الإقليمي ودرجة انفتاحه وشكل علاقته بالنظام الدولي. لذا تأخذ العلاقة بينهما مسارين أحدهما داخلي . خارجي Inside – Out، والآخر خارجي داخلي Outside – In.

١ - طبيعة النظام الإقليمي ودرجة انفتاحه على النظام الدولي

تكتسب طبيعة النظام الإقليمي الذي تمارس فيه القوة الإقليمية سعيها للهيمنة أهمية خاصة قد تسهل أو تقيّد ممارستها للهيمنة، ويقصد بطبيعة النظام الإقليمي، هيكل توزيع القوة به، من جهة ودرجة انفتاحه على القوى الخارجية من جهة أخرى. ووفقاً لهيكل وبنية النظام الإقليمي، فإذا كان أحادي القطبية، فهو مستقر بفاعلية سلوك قوة واحدة مهيمنة، أما الأنظمة الإقليمية متعددة الأقطاب فستكون مستقرة نسبياً، لكنها تعاني من صعوبات في إدارة النزاعات الإقليمية، وتتخذ شكل توازن القوى أو توافق القوى الإقليمية Regional Power Concert، أما النظام الإقليمي ثنائي القطبية يتسم بجذب الأطراف الخارجية، وتكون تفاعلاته شديدة التنافسية والصراعات^(٨٧).

ويُشير انفتاح الإقليم، أو نظام التدخل والتغلغل إلى مدى قيام القوى الخارجية بدور في تفاعلات الإقليم، فأحياناً يفوق نفوذ القوى الخارجية تأثير الدول من أعضاء النظام الإقليمي، بل الدولة المهيمنة ذاتها. حيث تخضع الأنظمة الفرعية الإقليمية أو شبه الإقليمية للتسلسل الهرمي العالمي، فيمكن للقوة المهيمنة العالمية، والقوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي، أن تتدخل في الأنظمة الفرعية الإقليمية إذا كان الوضع بها على خلاف تفضيلات القوى العالمية أو النمط العالمي لتخصيص الموارد السياسية والاقتصادية، مثل قضايا رسم الحدود والسيطرة الإقليمية في المنطقة الإقليمية^(٨٨).

ويتخذ تدخل القوى الخارجية في النظام الإقليمي، عدة مسالك، منها:

- أن يكون للقوى الخارجية مصالح اقتصادية أو إستراتيجية بالإقليم.
- التنافس حول مناطق النفوذ بين القوى العظمى.
- التدخل وفقاً لطلب إحدى دول الإقليم التي تستدعي القوى الخارجية لموازنة نفوذ الدولة الساعية للمهيمنة الإقليمية^(٨٩).

بينما يتسم سلوك القوة الساعية للمهيمنة الإقليمية تجاه القوى العظمى -المسار الداخلي الخارجي Inside-out - إما بالعداء تجاه سياسة القوى العظمى، وقد يتسم بالمواءمة والسير في ركبها bandwagon والابتعاد عن العداء، ويمكن توضيح أنماط العلاقة بينهما كما يلي:

• نمط العلاقات التعاونية:

وتتجسد سياسة التحالف والمواءمة في ركاب القوى العظمى من ثلاثة دوافع، هي:

- i. تأمل الدولة المهيمنة إقليمياً في تجنب التحديات من خلال المواءمة مع الدولة المهيمنة عالمياً والقوى العظمى.
- ii. دولة تتماشى مع الدولة المهيمنة من أجل مشاركة المنافع (على سبيل المثال، تأمين الوصول إلى نفط الشرق الأوسط على خلفية الدعم لسياسة الولايات المتحدة).

iii. تتماشى القوى الإقليمية مع الدولة المهيمنة عالميًا من أجل ضمان مزايا سياسية أو اقتصادية أخرى (على سبيل المثال، دعم روسيا التجاري لمكافحة الإرهاب مقابل عدم الانتقاد العلني لسياستها الداخلية أو الإقليمية)^(٩٠).

فنتبع القوة الإقليمية سياسة تتسم بالتعاون مع القوى العالمية التي لديها مصالح متنوعة مشابهة لمصالحها داخل الإقليم - stepping stone - فنتقدم القوة الإقليمية الساعية للهيمنة نفسها كممثل للإقليم، وذلك في إطار سعيها لاستغلال تلك المكانة الإقليمية لتسهيل أهدافها على المستوى العالمي، كأن تسعى للحصول على مقعد في مجلس الأمن أو التفاعل المتبادل المنفعة مع الدول المشتركة ذات مصالح اقتصادية مماثلة^(٩١).

• نمط العلاقات الصراعية

يمكن تقسيم استجابة الدول في النظم الإقليمية تجاه سياسات القوى العظمى، إلى خمسة أنماط من الاستجابة على النحو التالي:

- i. الرفض المعياري: وتقوده إحدى الدول المحورية في النظام الإقليمي، مثل ألمانيا في أوروبا واليابان في آسيا.
- ii. أحيانًا يتم تحدى سيادة القوة العالمية داخل النظام الإقليمي بصورة غير مباشرة، وذلك من جانب القوى المتنافسة داخل الإقليم intraregional rivalries، حيث تتحدى قوة إقليمية الدولة الرئيسية في الإقليم التي تتواءم مع سياسات ومصالح القوى الخارجية. ويوضح التنافس الصيني الياباني الهندي في آسيا هذا التحدى، والذي يسهم في بناء إقليمي جديد على المستوى الدولي يتسم بتراجع القوة الأمريكية وصعود الصين واليابان والهند، وعلى نحو يعيد تعريف الترابط والتفاعل بين الدول الآسيوية بشكل مختلف وجديد^(٩٢).
- iii. قد تتحدى الدول الصغيرة داخل النظام القوى الإقليمية الأخرى بداخله أو القوى الخارجية، أو كلاهما. فتظهر مقاومة مادية أو قيمية للقوى الإقليمية الكبرى أو الخارجية المخترقة للنظام، مثل الدول الأفريقية الراضة لنظام الآبارتهايد، والدول العربية الراضة للدعم الأمريكي لإسرائيل، وإجراءات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة إيران والعراق.
- iv. هناك أيضا المقاومة من خلال سياسة الاستبعاد exclusion، حيث يتشكل ائتلاف من مجموعة من الدول الإقليمية لمواجهة تدخل القوى الخارجية في شئونهم الإقليمية، ويتجلى هذا النمط في دول العالم الثالث، حيث

تتشكل تنظيمات مرتبطة بأفكار عدم التدخل والحياد والسلام، مثل منطقة السلام الآسيوية، أو منطقة إقليمية خالية من السلاح النووي في المحيط الهادئ^(٩٣).

٧. وقد تتبع القوة الإقليمية من أجل التفاوض مع القوى العالمية حول طموحاتها الإقليمية والدولية، سياسة حارس البوابة gate-keeping ومن خلالها تقوّل القوة المهيمنة إقليمياً مساحات التأثير الإقليمي الخاصة بها، حيث ترى نفسها الممثل الإقليمي ذا الطموحات الإقليمية، وتقوم بمواجهة أنشطة مكافحة طموحها نحو الهيمنة بخلق حاجز ومسافة لإبعاد الإقليم عن التأثيرات الدولية، والتأكيد على تشكيل هوية محددة للإقليم لضمان بقاءه تحت تأثيرها الإقليمي.

٢ - بنية النظام الدولي

يرتبط تأثير بنية وهيكلية النظام الدولي - المسار خارجي داخلي outside-in - بتحليل ما يمكن أن يُطلق عليه الضغوط النظامية، أي التي تأتي من النظام الدولي، وهي تسهم بدورها في تحديد ملامح العلاقة بين القوة المهيمنة وجيرانها. فوفقاً لشكل قطبية النظام الدولي تحاول القوة الإقليمية التوافق مع إحدى القوى العالمية، والتنازل عن جزء من سيادتها لتحصل على الحماية في مواجهة القوى الأخرى. ومن ثم كان تأثير فترة الحرب الباردة على حروب الوكالة التي سادت في أفريقيا وآسيا. وفي ظل التعددية القطبية تتمتع القوى الإقليمية بأكبر قدر من الاستقلالية والتأثير الإقليمي، لأن لديهم خياراً أكثر للتحالف مع عديد من الشركاء^(٩٤).

ومن ثم لا تتحدد ديناميكيات التفاعل في النظم الإقليمية من خلال الأوضاع الداخلية لدول الإقليم، لكنها ترتبط بدرجة كبيرة بالتنافس والتوازن بين القوى العظمى، فتحاول المناورة في تلك المساحة من أجل تعزيز مصالح دولها ونظمها. هذا الترابط يؤدي إلى التداخل بين النظامين الإقليمي والدولي، بل يمتد كذلك إلى المحلي والعالمي، مما يكون لهما تأثير على الصراعات والأمن الإقليمي.

وأوضحت فترة الحرب الباردة تشابك ديناميكيات النظم الثلاثة (المحلية والإقليمية والعالمية). فقد أظهرت الأحداث في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، الروابط الوثيقة بين العوامل الداخلية والعالمية والإقليمية. ففي كثير من الأحيان تحدد مصالح القوى العالمية، التي يتوسط فيها أطراف محلية داخل الدول خطوط العلاقات بين الدول داخل مناطق معينة.

ويؤثر هيكل النظام الدولي في بناء مجتمعات الأمن الإقليمي المركب RSC، حيث اختلف الدافع للقوى العظمى أثناء الحرب الباردة، عن الدافع بعد انتهاء التنافس بين القوتين العظميين. فلم يعد التنافس بينهما هو المحرك لسياسات

القوى العظمى. وبالتالي أصبحت محددات سياسات القوى العظمى تجاه الأقاليم نفعية، تتعلق بالموارد الإستراتيجية، وحجم التجارة والاستثمار^(٩٥).

وتتميز سياسات انخراط القوى العظمى في الأقاليم المختلفة، فتتراوح تلك السياسات ما بين عدم الاهتمام Disinterest، والانخراط المنخفض low involvement، والتدخل الفاعل instrumental intervention، أو تماثل وتطابق السياسات identification. أي إن سلوك القوى العظمى قد يتسم بالانخراط الضئيل أو لا يكون لها أي دور في RSC بحيث تكون تلك النظم الأمنية مدفوعة بسلوك القوى والبنية الإقليمية أو قد تؤثر القوى العظمى على البنية الإقليمية بأساليب تغير توزيع القدرات (على سبيل المثال، مساعدات الاتحاد السوفيتي العسكرية لمصر في مصر في ١٩٥٥-١٩٧٢)، كما يمكن للقوى العظمى أن تؤثر على سلوك القوى الإقليمية بطرق قد تشجع، أو تردع، أو تلغي بعض سياساتها أو أن تغير النظام الأمني بشكل مباشر مثل الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣^(٩٦).

ولا تعني سياسات القوى العظمى التي تتسم بعدم الاهتمام أو الانخراط المنخفض، منع اندلاع الصراعات في الإقليم، إنما تبقيها عند حدود منخفضة، وذلك لافتقاد أطراف الصراع الدعم العسكري والاقتصادي من الخارج والذي يغير موازين القوى. أما التدخل لأسباب، فهو يعد أسوأ سيناريوهات التدخل، ومن أمثلته، تدخل القوة العظمى في معظم مناطق العالم الثالث خلال حقبة الحرب الباردة، وعادة ما يتخذ هذا التدخل شكل نقل الأسلحة والدعم السياسي والعسكري لأغراض الحروب. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، انتشرت حروب الوكالة، لتجنب المواجهات العسكرية المباشرة، وكان لهذه السياسات دور في تصعيد أزمات وصراعات في أفغانستان والصومال، جنوب آسيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

واتسمت سياسة التدخل الأحادي التي انتهجتها الولايات المتحدة كنموذج لقوى الهيمنة العالمية، سواء بمفردها أو من خلال تحالفات تحت قيادتها، بالتميز من قضية لأخرى، ففي حين لعبت دوراً في فرض وحفظ السلام في بعض الصراعات الإقليمية - يظل هناك تهديد انهيار السلام بعد انتهاء التدخل - اتسم تدخلها بالانتقائية عند تناول قضايا التدخل لأغراض إنسانية، مما أضفى شكوكاً على أهدافها الحقيقية، وهو ما يتضح من التدخلات في كردستان العراق وكوسوفو وغيابها في جنوب لبنان أو كردستان تركيا.

وقد تقوم القوى العظمى بمأسسة انخراطها في الأقاليم التي تتوافق معها في السياسات والتفضيلات، ويتبين ذلك من خلال انخراط الولايات المتحدة في أوروبا الغربية، ومأسسة الانخراط من خلال حلف الناتو. وتُسمى شبه هيمنة Quasi hegemony، حيث يتولى المهيمن مسئولية توفير المنافع الجماعية في كل من مجالات الأمن والرفاهية، ويقدم ذلك لإدراكه أن أمنه ورفاهيته لا يمكن فصلهما عن أمن المنطقة ككل^(٩٧).

هناك مستوى آخر للعلاقة بين القوة المهيمنة أو العالمية تجاه النظم الإقليمية التي بها دول تابعة لها، فهناك التدخلات العسكرية من جانب قوى الهيمنة العالمية، فانطلاقاً من كون القوة المسيطرة في النظام الدولي، تريد ضمان تطبيق

القواعد التي أسست وفقاً لها النظام الدولي، فقد تلجأ في الأقاليم التي بها عدد من الدول التابعة للقوة العظمى، لكن بها عدداً من الدول التي تتحدى سياستها إلى استخدام الإكراه والقوة القسرية لتحجيم سلوك تلك القوى الإقليمية، أما في حالة الأقاليم التي بها عدد كبير من الحلفاء وتتميز بالاستقرار، فإنها لا تستدعي التدخل كثيراً، وبالتطبيق على حالة الولايات المتحدة، وللتوضيح بمثال، يمكن لواشنطن أن تتدخل عسكرياً في دول الساحل الكاريبي أو أمريكا اللاتينية بشكل كبير، حيث إن جميع دولها، إلى حد ما من الدول التابعة للولايات المتحدة، ولكن بتفضيلات وخيارات سياسية مختلفة، أما تدخل الولايات المتحدة في أوروبا هو أقل احتمالاً، لأن أوروبا أكثر مواءمة في تفضيلاتها وخياراتها السياسية.

ففي الفترة ما بين ١٩٠٠ حتى ٢٠٠٩، تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في عدد من الدول لتغيير النظام أو الحكومة، معظم التدخلات كانت نابعة من التخوف من خروج تلك الدول عن سيطرة الولايات المتحدة والتحالف إلى جانب الاتحاد السوفيتي كقوة موازية لهيمنتها. إذن فالتدخل العسكري في الشؤون الداخلية للنظم أحد مسارات القوة المهيمنة عالمياً لضمان التزام الدول الثانوية والتابعة بالنظام الذي رسمت قواعده القوة المهيمنة عالمياً^(٩٨).

وفي هذا الإطار هناك أنماط للتسلسل الهرمي الدولي والتي تنعكس على التسلسل الهرمي الإقليمي لتعكس العلاقة بين الدولة المهيمنة والدول التابعة، وتم هذا التقسيم بالاستعانة بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بعدد من الدول في الفترة من عام ١٩٥٠ - ٢٠٠٠، وذلك على النحو التالي: هناك التسلسل الهرمي الأمني: security hierarchy، وتمتد بدءاً من العلاقات الدبلوماسية، انتهاءً بعلاقة الحماية والوصاية protectorates، ويُقاس هذا النمط من العلاقات بمقياس مدى تمركز القوات العسكرية داخل الأقاليم، فتوجد القوات العسكرية للولايات المتحدة على أراضي دولة أخرى، تمكنها من التأثير على السياسات الأمنية للدولة التابعة لها. كما قد تورطت تلك الدولة في نزاعات أخرى، من خلال شن هجمات من أراضيها على أهداف أخرى. من جهة أخرى تشكل تلك العلاقة قيد على الدول التابعة، حيث تمكن الولايات المتحدة من كبح السياسة الخارجية لتلك الدول. ومن هنا فكلما ازداد انتشار القوات الأجنبية في بلد آخر، كلما كان من المتوقع أن تمارس تلك الدولة المزيد من السيطرة، بل قد يجعل تدخل القوات الأجنبية في تخطيط السياسة الدفاعية لتلك الدول أمراً طبيعياً ومشروعاً من قبل نخب الدول التابعة. هناك أيضاً التسلسل الهرمي الاقتصادي، الذي يوضح علاقات التبعية فيما يتعلق باستقلالية السياسة النقدية للدول التابعة. فهناك علاقة بين التسلسل الهرمي الأمني والاقتصادي الذي تقوده قوى الهيمنة العالمية وبين نوع النظام الإقليمي^(٩٩). وفي حالات التدخل المباشر من القوى الخارجية تضيق نطاق الخيارات المتاحة أمام القوة الإقليمية الساعية للهيمنة، فقد يقوم المهيمن العالمي بدعم المنافس

الإقليمي للقوة الساعية للهيمنة، وذلك لمنع تحوله إلى قوة عالمية. وبالتالي يمكن للضغوط الخارجية أن تغير الخيارات المتاحة للقوى الإقليمية لتبني أنماط سلوك محددة، كما يمكن للدول الإقليمية الأخرى أن تتعاون اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا مع قوى أخرى خارج الإقليم extra-regional power ، التي بدورها قد تشدد مقاومة ورفض الدول بالإقليم مكانة الدولة الساعية للهيمنة إقليميًا (١٠).

وقد يؤثر العامل الخارجي على القوى المهيمنة إقليميًا بشأن قدرتها على توفير المنافع العامة في الإقليم في شقين:

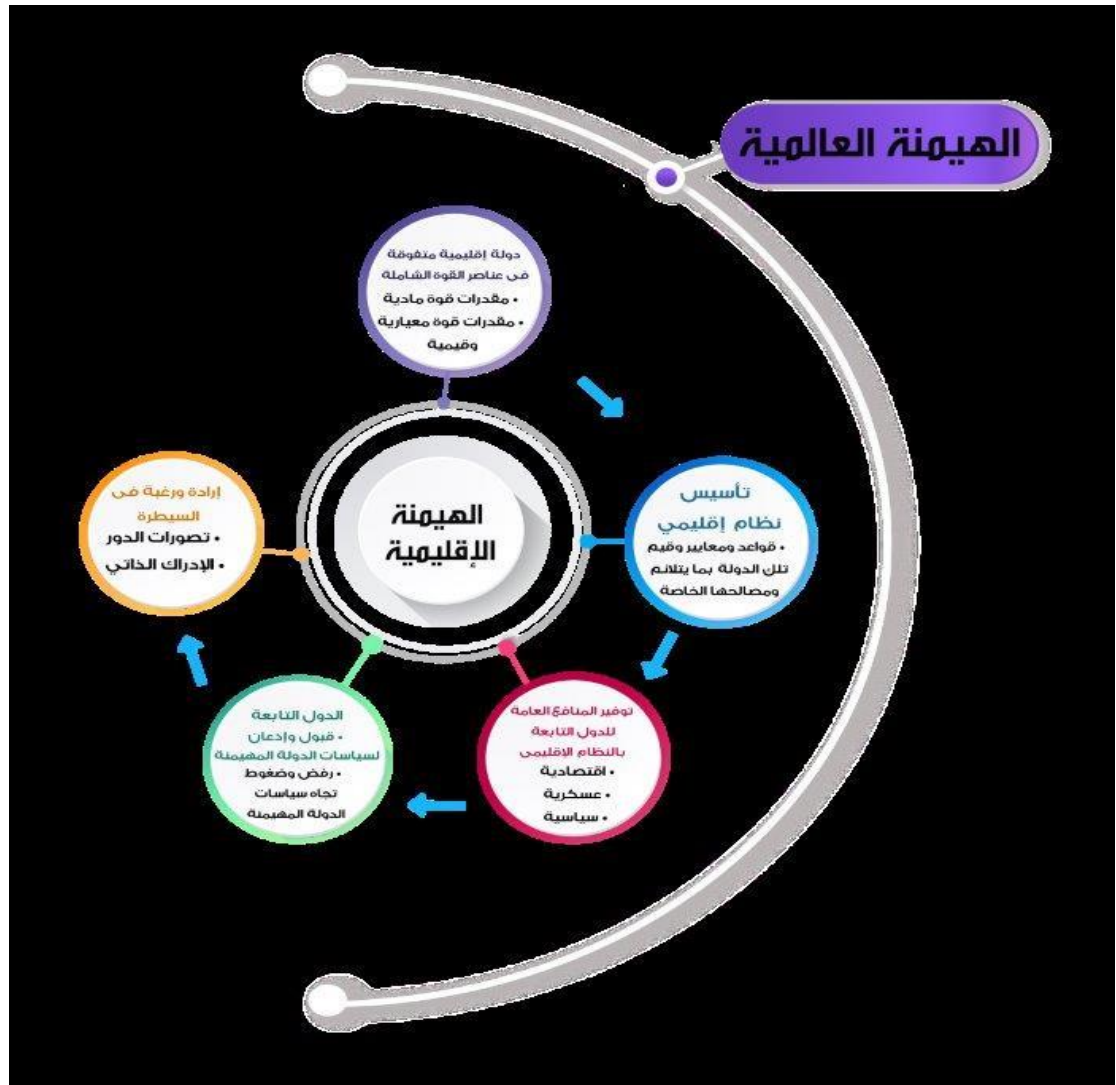
- الأول، يمكن أن يشكل العامل الخارجي ضغوطًا وقيودًا على قدرة القوة الإقليمية على توفير تلك المنافع الجماعية، بفعل ضغوط النظام الدولي، ومصالحه الاقتصادية في الإقليم.
- الثاني، من خلال طموحات القوة الإقليمية على المستوى العالمي، التي تدفعها نحو تحويل مواردها خارج الإقليم.

على الجانب الآخر لما سبق، فقد يشكل تأثير القوى الخارجية عاملاً مهماً في توسيع وتسهيل خيارات وسياسات القوة المهيمنة إقليميًا في الإقليم، فيمكن للفواعل العالمية سواء من الدول أو المنظمات إضفاء الشرعية على دور القوة الإقليمية، والاعتراف بهم كشركاء فاعلين في الإقليم، وذلك من خلال:

*تسهيل الوصول إلى المؤسسات العالمية.

*منح القوة الإقليمية الحوافز والتسهيلات التي تمكنها من ممارسة نفوذ في مساحات التأثير وفنائها الخلفي في الإقليم (١١).

شكل توضيحي للهيمنة الإقليمية



شكل رقم (2)

المصدر: الباحثة

الخاتمة

الهيمنة هي مفهوم يصف سلوك السياسة الخارجية للدولة، ويرتبط بعلاقات القوة بين الدول، وفي ذات الوقت هي مكانة يكتسبها المهيمن من الآخرين الذين يطلق عليهم الدول التابعة أو الأقل قوة، وهي العامل الأهم في ضمان فاعلية نظام الهيمنة واستمراره.

ويُعد الهدف النهائي للدولة المهيمنة هو؛ بناء نظام دولي مقبول وغير متنازع حوله ويحظى بالشرعية، مبني أساساً على التدرج والتسلسل الهرمي غير المتكافئ في نمط توزيع القوة، ويحقق مصلحة الدولة المهيمنة. فمثل هذا النظام يمكن إدارته بشكل أقل تكلفة عن نظام دولي قائم على الإمبريالية والسيطرة المعتمدة على القسر والإكراه واللجوء للقوة والأدوات العسكرية. وإن كان تأسيس حالة الهيمنة يتطلب توظيف الإستراتيجيات القوة المادية بداية، إلا أن المرحلة الأخيرة من نجاح تأسيس الهيمنة تكون بنجاح أهداف الدولة المهيمنة في نشر قيمها وتفضيلاته وخياراتها على الآخرين. وتتسم الهيمنة بالطبيعة المتعددة الأوجه، والأبعاد المختلفة عند تعريفها، مما سمح بتعدد أنماطها، التي ترتبط بشكل مباشر بموارد الدولة المهيمنة وسماتها وأهداف سياستها الخارجية.

كما أنه يمكن تطبيق مفهوم الهيمنة العالمية وانتقاله للمستوى الإقليمي، وأن ركائز تأسيس الهيمنة على المستوى العالمي، هي ذاتها على المستوى الإقليمي، لكن تختلف الهيمنة الإقليمية في تأثير البيئة الخارجية الإقليمية والدولية على الفرص والتحديات المتاحة أمام المهيمن الإقليمي، ومن ثم فإن دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة يخضع للمحفزات والقيود والكوابح التي توفرها إما البيئة الإقليمية من خلال درجة الاستجابة والقبول الإقليمي، وإما البيئة الخارجية من خلال النظام الدولي وتأثير العامل الخارجي في الإقليم. فكل العاملين قد يمنح الشرعية والاعتراف للقوة الساعية للهيمنة الإقليمية أو ينزعان تلك الشرعية عن سلوكها، ومن ثم يشكلان قوة مضادة لذلك السلوك وبالتالي تفشل سياسات ومشروعات الهيمنة التي تتبعها قوة إقليمية ما نتيجة لدور العامل الخارجي تجاه طموحاتها الإقليمية. وينجم عن صراع الدور هذا عدم استقرار الإقليم، ومراوغة القوة الإقليمية الساعية للهيمنة. ويتوقف تأثير الإقليم بالهيمنة العالمية على درجة انفتاح الإقليم، وسماته، وجعله أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية، لكنها قد تمثل أيضاً خيارات أوسع للقوة الإقليمية للمشاركة مع الخارج.

(¹) Sandra Destradi, (2008) Empire, Hegemony, and Leadership: Developing a Research Framework for the Study of Regional Powers, **GIGA German Institute of Global and Area Studies**, p 5.

<https://www.giga-hamburg.de/en/publication/empire-hegemony-and-leadership-developing-a-research-framework-for-the-study-of-regional>

(²) Robert Gilpin, **War and Change in World Politics** (Cambridge, Cambridge University Press, 1981)• pp 116, 145

³)Hans Morgenthau, **Politics among nations: the struggle for power and pece**, (Alfred Knope, New York, 1949) p. 36

⁴)Robert Gilpin, **War and Change in World**, Op. Cit, pp 116,145

⁵) Robert Gilpin, The Theory of Hegemonic War, *The Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, No. 4, The Origin and Prevention of Major Wars (Spring, 1988), p592

⁶)Hans Morgenthau, Op. Cit, p. 13

⁷) Robert Gilpin, **War and Change in World**, Op.Cit, pp 116,145

⁸)Ibid, p.29

⁹)Ibid, p 24

^{١٠}) تيم دان وآخرين (محرر). **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، (ترجمة) تيم الخضر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ١٢٧

11)Robert Gilpin, **War and Change in World**, Op. Cit, p 30

¹²)Paul K. MacDonald and David A. Lake, "The Role of Hierarchy in International Politics", *"International Security*, Vol. 32, No. 4 (Spring, 2008) pp. 171-180, p.171

3) David A. Lake, "Regional Hierarchy: Authority and Local International Order", *Review of International Studies*, Vol. 35, Globalising the Regional, Regionalising the Global (Feb. 2009), pp. 35-58, p. 39-40.

¹⁴) Robert Gilpin, **War and Change in World Politics**, Op.cit, pp. 144-145

¹⁵)David A. Lake, "Regional Hierarchy: Authority and Local International Order", Op. Cit, pp. 35-58, p. 39-40.

¹⁶) Ronald L. Tammen, **Power Transitions: Strategies for the 21st Century**, (New York, Chatham House Publishers, 2000), p 16.

¹⁷) Miriam Prys, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional", Op.cit, p 10.

^{١٨}) محمد محمود مصطفى، أشرف سنجر: في أ.أورجانسكي، وآخرون، "نظرية تحول القوة، رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين"، دار العلم.

^{١٩}) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (القاهرة: دار الفجر للنشر، ٢٠٠٢، الطبعة الأولى)، ص ٧

²⁰) Joseph S. Nye, "The Changing Nature of World Power", *Political Science Quarterly*, Vol. 105, No. 2, (Summer, 1990), pp. 177-192, p. ١٩٠

²¹) Miriam Prys, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional Powerhood", Op.cit, p 12.

²²)Ezz-Edine Choukri, The concept of world hegemony and the understanding of international cooperation and regulation, A critical reading of the current conceptualizations of world hegemony, Masters of Art in Political Science, (Ottawa, University of Ottawa, 1995), p.10

23)Wendell Craddock, Alden, The heavy hand of hegemony: Hegemonic governance through the use of force, Doctor of Philosophy, (Columbus, The Ohio State University, 1995), p.23

²⁴) Ezz-Edine Choukri, op.cit, p.10

²⁵)Ibid, p.9

²⁶)Robert Keohane, **After Hegemony Cooperation and Discord in the World Political Economy** (Oxford: Princeton University Press, 1984), p. 34

²⁷) Ibid. p.35

²⁸)Ibid, p. 32

²⁹)Ibid, p. 136

³⁰)Andreas Antoniadis, FROM 'Theories Of Hegemony' To 'Hegemony Analysis' In International Relations, Paper presented at: 49th ISA Annual Convention Panel: Hegemony, Security, and Defense in IR, 28 March 2008, USA, p.3

³¹)Robert Keohane, **After Hegemony**, Op.cit, p. 31

³²)Ibid, p.136

³³) Ibid, p. 137

³⁴)Ibid, p. 138

³⁵) Joseph S. Nye, Op.cit, pp 180,181.

³⁶) Robert Keohane, op.cit, p. 44

³⁷⁾ Cox, Robert W. "Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method" *Millennium-Journal of International Studies*, 12, no. 2 (June 1983) 162-75, pp. 51- 52.

https://wiki.zirve.edu.tr/sandbox/groups/economicsandadministrativesciences/wiki/bacb5/attachments/66aed/Cox_Gramsci.pdf?sessionID=9b922c5065c4e0ec871b43045a8e56b3c5c3609c

³⁸⁾ Schouten, P. "Robert Cox on World Orders, Historical Change, and the Purpose of Theory in International Relations", *Theory Talks* #37.

https://www.files.ethz.ch/isn/155098/Theory%20Talk37_Cox.pdf

³⁹⁾ Robert Cox, Gramsci, Hegemony and international relations, op.cit, p, 61.

⁴⁰⁾ Ibid, p, 62

(^{٤١}) للاطلاع حول تهميش النظرية، وإعادة الاهتمام لها مجددًا، وأهم افتراضاتها ومفاهيمها، انظر: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، ترجمة: تيماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٦.

⁴²⁾ Ian Clark, "Bringing Hegemony Back In: The United States and International Order." *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)* 85, no. 1 (2009): pp 23-36.

<http://www.jstor.org/stable/27694917>.

⁴³⁾ Ian Clark, Hegemony in international society, Op.Cit,p. 288.

http://www.academia.edu/572858/Hegemony_in_International_Society_by_Ian_Clark_Oxford_Oxford_University_Press_2011_288_pp

⁴⁴⁾ Miriam Perys, Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional powerhood, Op.cit, p 496

⁴⁵⁾ Ian Clark, Hegemony in international society, Op.cit, P3.

⁴⁶⁾ Ibid, p6.

⁴⁷⁾ Rashida Hussain Hussain, Consent and U.S. Hegemony: An Empirical Analysis, Doctor of Philosophy, (West Lafayette •Purdue University,1996, pp. 18,22

⁴⁸⁾ Andrew Hurrell, Hegemony, Liberalism and Global Order: What Space for Would-Be Great Powers?, *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)*, Vol. 82, No.1, Perspectives on Emerging Would-Be Great Powers (Jan., 2006), pp. 1-19, p.4

⁴⁹⁾ Rashida Hussain Hussain, Op.cit, p. 21

⁵⁰⁾ G. John Ikenberry and Charles A. Kupchan, (1990a): Socialization and hegemonic power, *International Organization*, Vol 44, No (3)1990.

(⁵¹) David A. Lake, *Hierarchy in International Relations*, Ix-Xiv.(Ithaca; London: Cornell University Press, 2009), p.93-94

⁵²⁾ S. Gülden Ayman, "Regional aspirations and limits of power-Turkish-Iranian relations in the New Middle East", *Hellenic studies*, Volume: 20, no1, First edition, Spring 2012

<https://ejournals.lib.uoc.gr/index.php/hellst/article/view/474/392>

⁵³⁾ Alden Wendell Craddock, Op.Cit, p. 18.

⁵⁴⁾ Sandra Destradi, Op.cit, pp 10-11.

⁵⁵⁾ Miriam Perys, Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional powerhood, Op.cit, p.484

⁵⁶⁾ Ian Clark, Bringing Hegemony Back in: The United States and International Order, Op. Cit, p.28.

⁵⁷⁾ David A. Lake, Leadership, Hegemony, and the International Economy: Naked Emperor or Tattered Monarch with Potential?, *International Studies Quarterly*, Vol. 37, No. 4 (Dec., 1993), pp. 459-489, p. 469.

⁵⁸⁾ G. John Ikenberry and Charles A. Kupchan, Op. Cit, p. 291

⁵⁹⁾ David A. Lake, Leadership, Hegemony and the International Economy, Op.Cit, p 17.

⁶⁰⁾ G. John Ikenberry and Charles A. Kupchan, Op. Cit, p.292.

⁶¹⁾ Ibid, p. 287.

⁶²⁾ Ibid, pp. 283, 285

⁶³⁾ Ibid, p. 287.

⁶⁴⁾ Amitav Acharya, The Emerging Regional Architecture of World Politics •Reviewed Work(s): Regions and Powers: The Structure of International Security by Barry Buzan and Ole Wæver; A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium by Peter J. Katzenstein, *World Politics*, Vol. 59, No. 4 (Jul., 2007), pp. 629-652, p.634

^{٦٥} عليّ الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي.. دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٩.

^{٦٦} Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, " International Regions: A Comparative Approach to Five Subordinate Systems", *International Studies Quarterly*, Vol. 13, No. 4, (Dec., 1969) , pp. 361-380, p. 362

^{٦٧} Douglas Lemke, *Regions of War and Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004) , p 48

^{٦٨} Amitav Acharya, Op.Cit, p.631

^{٦٩} David A. Lake, Regional Hierarchy: Authority and Local International Order, Op.cit, p.36

^{٧٠} Daniel Flesmes, *Regional Leadership in the Global System: Ideas, Interests and Strategies of Regional Powers*, (Surrey, England and Burlington, USA Ashgate Publishing Limited, UK, 2010), p.7

^{٧١} Andrew Hurrell, Op.cit, p. 8

^{٧٢} S. Gülden Ayman s, Op.cit, p.4

^{٧٣} Cagla Mavruk, Regional Power Politics: The Behavior And Motivations Of Regional Powers in in settings of Conflicts and Coalition, Doctor of Philosophy, (Detroit: Wayne State University, 2017, p.28

^{٧٤} Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics" Paper prepared for delivery at the ECPR Joint Session of Workshops, Helsinki 7 - 12 May 2007, p.9

<https://www.giga-hamburg.de/>

^{٧٥} Miriam prys, "what makes a regional Hegemon?", Op.cit, p 11

^{٧٦} Miriam Prys, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional powerhood". Op.cit, p491

^{٧٧} Miriam Prys, "What makes a regional hegemon", p 13

^{٧٨} Miriam Prys. The variability of regional powers, Paper presented at the SGIR 7th Pan-European Conference on IR, Stockholm, 9-11 September 2010, p.14

https://www.academia.edu/2977792/The_variability_of_regional_powers

^{٧٩} Miriam Prys, "Hegemony, domination", Op.cit, pp 14-15

^{٨٠} محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

^{٨١} Mohammed Ayoob, "From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order", *Australian Journal of International Affairs*, Vol. 53, No. 3, 1999, p.253.

^{٨٢} Miriam Prys, what makes a regional hegemon, Op.cit, p 16

^{٨٣} Miriam Prys, " Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional Powerhood", Op. Cit, p. 494

^{٨٤} Miriam Prys, "What makes hegemony?", Op.cit, p8

^{٨٥} Detlef Nolte, Op.cit, p.16

^{٨٦} Ibid, p.17.

^{٨٧} David A. Lake, "Regional Hierarchy: Authority and Local International Order", Op.cit, p.36

^{٨٨} Detlef Nolte, Op.cit, p 8.

^{٨٩} محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٦٢

^{٩٠} Andrew Hurrell, Op.cit, p.12

^{٩١} Miriam Prys. The variability of regional powers, Op.cit, p.20-21

^{٩٢} Amitav Acharya, Op.cit, p 644-645

^{٩٣} Ibid, p.474

^{٩٤} Miriam Prys, "The variability of regional powers", Op.cit, p.18

^{٩٥} Mohammed Ayoob, Op.cit ,p-253.

^{٩٦} Robert Stewart-Ingersol, Derrick Frazier, " Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complexes", *European Journal of International Relations*, 16(4) 731-753, p.734

^{٩٧} Mohammed Ayoob, Op.cit, p.252-253.

^{٩٨} David A. Lake, "Hierarchy in International Relations", Op.cit, p.115-116.

^{٩٩} David A. Lake, Regional Hierarchy: Authority and Local International Order, p.45

^{١٠٠} Miriam Prys, "The variability of regional powers", Op.cit, p.19

^{١٠١} Ibid.